الإصلاحات البرلمانية في بريطانيا 1832.1949

د. محيبس حسن الوائلي
كلية التربية ـ جامعة واسط

تعد الإصلاحات البرلمانية الثمانية، إحدى أبرز معالم القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين في بريطانيا، فعلى الرغم من وجود إصلاحات برلمانية خلال القرن الخامس عشر. لكن إصلاح 1832 يعد بمثابة الإصلاح البرلماني الأول والأكثر أهمية، إذ كانت جلسات البرلمان[1] وسلطاته تتزايد تدريجيا ابتداء من القرن التاسع عشر وما تلاه، بعد أن تطور أداءه السياسي منذ القرن الحادي عشر الميلادي[2]، وتشهد جلساته صراعا سلميا بين ممثلي حزبي الويگ (Whigs) والتوري (Tories)[3]، (الأحرار والمحافظين فيما بعد) لإقرار مراسيم تمنح فئات واسعة وطبقات من المجتمع البريطاني حقوقها الانتخابية والسياسية المهضومة من الطبقة الأرستقراطية القديمة، فضلا عن منحهم الحقوق الاجتماعية، فخطت التشريعات البرلمانية خطوات مهمة إلى أمام بعد لائحة الإصلاح البرلماني لعام 1832، ولاسيما بعد اعتلاء الملكة فيكتوريا (Queen Victoria)[4]، سدة الحكم سنة 1837، ولم يأت القرن العشرون، حتى كانت بريطانيا الدولة الديمقراطية الأفضل في القارة الأوربية، على الرغم من أن عجلة تطورها الديمقراطي لم تتوقف وتواصلت خلال النصف الأول من القرن المذكور. وهذا البحث يتناول دراسة هذه الإصلاحات البرلمانية في بريطانيا مستهدفا تتبع واكتشاف الآليات والوسائل التي تمت بها الحركة بهدوء وتدرج، وأدى إلى تطور الحياة البرلمانية البريطانية العريقة.

أولا: الأوضاع في بريطانيا قبيل مرحلة الإصلاحات:

كانت الثورة الصناعية Industrial Revolution في بريطانيا وما نشأ عنها من تغييرات شاملة، أهم الأحداث الأوربية شأنا في مطلع القرن التاسع عشر، وكان من أهم مظاهرها تصاعد الهجرة من حقول الأرياف إلى مصانع المدن البريطانية (لندن وبريستول وكلاسكو ومانشستر وغيرها) بأعداد كبيرة قياسا لمدن أوربا، بعد إلغاء العبودية Serfdom ونظام النقابات The Cooperation System منذ مرحلة مبكرة، فضلا عن

استحداث نظام التسييج (The Enclosure System)، إذ تم بين عامي 1800 و1845، تسييج حوالي 4000 قرية بلغت مساحتها ستة ملايين أكر[5]، أي خمس الأراضي الصالحة للزراعة في بريطانيا، إلى جانب ملايين أخرى من الآكرات من الأراضي المشاعة (Public)[6]. إلى جانب استعمال الآلات بدل الأيدي العاملة، وحلول الإنتاج المعملي للبضائع محل الإنتاج البيتي الفردي الضيق النطاق، كما ارتفع مستوى المعيشة لعدد من السكان نتيجة تضخم الإنتاج الاقتصادي الهائل، كما شهد هذا العهد استفحال النظام الرأسمالي حين ازداد عدد أفراد الطبقة الوسطى (البورجوازية)، وازداد عدد أفراد الطبقة العاملة ازديادا عظيما[7]. ونجم عن ذلك كله تطورات خطيرة على الصعيد السكاني إذ ازداد عدد السكان في إنكلترا وويلز وفي بريطانيا العظمى كلها زيادة كبيرة، بلغت ما نسبته 40% في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فيما بلغت نسبة الزيادة هذه أكثر من 50% خلال العقد الثالث من القرن نفسه. وكما يوضحها الجدول التالي[8]:

الإمارة	بريطانيا العظمى (إنكلترا وويلز) فقط			المملكة المتحدة (إنكلترا ، ويلز، اسكتلندا، ايرلندا)				
السنة	1750	1801	1831	1801	1831	1851	1871	1911
السكان بالمليون نسمة	6.5	9	14	11	24	27	31	41

كما ازدادت تجارة بريطانيا من 32 مليون باون سنة 1785، إلى 45 مليون باون سنة 1830، ثم إلى 70 مليونا عام 1850، وإلى 546 مليون باون سنة 1870[9]. أي أن نسبة الزيادة بلغت حوالي 350% بالنسبة لعام 1850، و700% قياسا بالعام 1870[10]. وبينما ازدادت (تبعا لما تقدم) مدخولات الرأسماليين وثرواتهم، حصل ذلك على حساب الفقراء والبسطاء والعمال الذين اشتد بهم الضيق، ولاسيما بعد أن أخذت الدول الأوربية تحذو حذو بريطانيا في استعمال الآلات وتعمل على حماية المتاجر والمصانع الحديثة من ضغط المنافسة الخارجية. وقد ضاعف الأزمة أن الحكومة اضطرت إلى حماية محاصيل المزارعين الذين كانوا يخشون منافسة الدول

الأجنبية بعد انتهاء حروب نابليون. فارتفعت أثمان الغلال واشتد الضيق بالأهالي اشتداداً عظيماً، فلم تستفد العامة من الثورة الصناعية فائدة اقتصادية آنية، في وقت كانت طبقة الرأسماليين بضمنهم الملاّكون والصيارفة وأقطاب التجارة وصنّاع المكائن، تثري بدرجة كبيرة وغدت قوية جدا، فأضافت ثروة إلى ثروتها، لتتحول الأنظار إلى إصلاح النظام النيابي على نحو ما وقع في فرنسا أملاً في معالجة أسباب الأزمة[11].

ويمكن تلخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في بريطانيا التي هيأت الأجواء لحركة الإصلاح بعوامل منها، نتائج الثورة الصناعية التي أظهرت تقادم النظام الانتخابي وعدم ملاءمته التطورات الحاصلة في البلاد، واستخدام حزب الويگ قضية الإصلاح سلاحا ضد غريمه التوري الرافض له، والمشاكل الحقيقية التي انتابت النظام الانتخابي وأدت إلى الفساد وانتشار الرشوة، والتحولات الديموغرافية وقلة عدد سكان بعض المناطق الانتخابية القديمة مقابل زيادة ونمو مدن كبيرة جديدة، فضلا عن الشروط المالية المفروضة على الناخبين[12]. فبدأت منذ أواخر القرن الثامن عشر حملة للمطالبة بالإصلاح ولاسيما بعد أحداث الثورة الأمريكية، فتبارى حينها في مجلس العموم كل من تشارلز فوكس (Charles James Fox)[13] زعيم حزب الويگ، ووليم بت (William Pitt)[14] زعيم حزب التوري، في التحدث عن توسيع حق الانتخاب وتمثيل المدن الصناعية الحديثة في البرلمان، فطرح وليام بت سنة 1770 خطة إصلاح باءت بالفشل نتيجة رفض رئيس مجلس اللوردات اللورد كامدن Lord Camden لها[15].

إلا أن الثورة الفرنسية 1789 سرعان ما أوقفت حديث الإصلاح بعد نشوب الحرب بين بريطانيا وفرنسا في أعقاب عهد الإرهاب Reign of Terror (1793-1794)، التي ساعدت على إذكاء الروح الوطنية البريطانية فيها وتوحدها ضد الخطر الخارجي، وكان من نتائج الثورة، ارتباط الإصلاح بالثورة لدى الكثيرين باستثناء فئة صغيرة من الراديكاليين في البرلمان التي ظلت مصرة على الإصلاح البرلماني[16]، ففي سنة 1793 تقدم شارل گري Charles Grey[17] بطلب لمجلس العموم لتوسيع حق الانتخاب وإصلاح نظام الانتخابات. لكنه ووجه بالرفض[18]، وتمكن حزب التوري المتطرف في وطنيته الاستمرار في الحكم سنوات عديدة من غير أن تزعجه المطالبة بالإصلاح البرلماني.

وفي مجال إنصاف الطبقات العاملة فإن البرلمان منع بين عامي 1797 و1800 إصدار أي مرسوم ينصفها، ليظل العمال تحت رحمة رب العمل، إلى أن ألغي هذا المبدأ عام 1824. بعد أن تجددت المطالبة منذ سنة 1815، ونمت تدريجيا خارج نطاق البرلمان والأوليگاركية الأرستقراطية[19].

وفي عهد الملك جورج الثالث George III (1760-1820) شهد البرلمان البريطاني تطورا مهما هو اتحاد بريطانيا وأيرلندا تحت اسم (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا) (United Kingdom of Great Britain and Ireland) واتحاد برلمانيهما فأقر مرسوم الاتحاد في مجلسي العموم واللوردات البريطانيين في 24 تموز1800، وانعقد برلمان المملكة المتحدة لأول مرة في 22 كانون الثاني1801 فارتفع عدد نوابه من 558 إلى 658 عضواً[20]. ما أدى إلى زيادة عدد مؤيدي الإصلاح داخل مجلس العموم حين فضّل (الوطنيون الأيرلنديون) كما أطلقوا على أنفسهم التصويت إلى جانب اللوائح الإصلاحية التي يطرحها حزب الويگ في مجلس العموم.

شهدت بداية حكم جورج الرابع George IV (1820-1830) انتهاج مبدأ التسامح الديني مع الكاثوليك، فقدم وزير الداخلية روبرت بيل Robert Peel[21] في 5آذار 1829 لمجلس العموم لائحة تحرير الكاثوليك (Catholic Emancipation Bill)، الذي مررها ونالت تأييد اللوردات[22]. كما شهد عصره مطالبة بعض أعضاء حزب الويگ بالإصلاح البرلماني وقيادتهم التيار المؤيد له، لكن هذا التيار لم يحقق أهدافه خلال حكمه. بل حقق البرلمان انجازا مهما في طريق الإصلاح البرلماني في عهد خلفه الملك وليام الرابع (William IV)[23]، كما سيمر بنا.

كانت قضية التمثيل غير العادل للأعضاء المنتخبين على السكان أهم الحجج التي استخدمها مؤيدو الإصلاح[24]. فقد كانت أعداد الناخبين في البلدات قليلا قياسا بعدد نوابهم في مجلس العموم بالنسبة للمقاطعات، فعدد ممثلي البلدات بلغ 472 عضواً ينتخبهم 209.500 ناخب فقط، فيما بلغ ممثلي المقاطعات 186 ينتخبهم 268.500 ناخب، فضلا عن أن توزيع أعضاء مجلس العموم البريطاني قبل 1832 لم يكن عادلا هو أيضا فقد كان يتكون من 658 عضواً موزعين كالآتي[25]:

الإمارات	المقاطعات	البلدات	عدد الأعضاء	عدد السكان	مجموع الناخبين
إنگلترا	80	409	489	12.5 مليون	435 ألف
ويلز	12	12	24	1.5 مليون	
اسكتلندا	30	15	45	7 مليون	4 آلاف
ايرلندا	64	36	100	3 مليون	39 ألف
المجموع	186	472	658	24 مليون	478 ألف

بمعنى أن متوسط عدد الناخبين لكل عضو يختلفون من إمارة لأخرى، فالمتوسط بالنسبة لانجلترا وويلز بلغ حوالي 848 ناخبا لكل عضو، مقابل أقل من 89 ناخبا لاسكتلندا، و 390 ناخبا لأيرلندا، فيما يمثل كل ناخب حوالي 32 نسمة في إنجلترا وويلز، مقابل 1750 في اسكتلندا، وحوالي 77 نسمة لكل ناخب. فيما مثل كل شخص مشمول بالاقتراع في عموم البلاد حوالي خمسين مواطنا، ما يعني أن الفوارق بين الأقاليم كبيرة، لكن هناك فوارق أكبر بين ممثلي كل بلدة ومقاطعة داخل هذه الإمارات، ما يستدعي إعادة نظر شاملة بهذا التوزيع.

تعاونت جهات عديدة طالبت بالإصلاح البرلماني في ظل ظروف الطبقة العاملة التي ساءت على الصعد كافة، ومن بينها:

1. الأقلية الكاثوليكية في إنگلترا واسكتلندا وأيرلندا الجنوبية، الذين لم يعاملهم القانون البريطاني على قدم المساواة مع الإنگليكان أتباع الكنيسة الإنكليزية. وهؤلاء إلى جانب البروتستانت المنشقون الذين لم يتبعوا الكنيسة الإنكليزية، سواء المشيخيون (Presbyterians)[26] منهم أو اللوثريون (Lutherans)، الذين كانوا يدفعون العشور للكنيسة. هؤلاء جميعا طالبوا بالإصلاح البرلماني بغية المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات. مع أن الأخيرين كان يسمح لهما بدخول الوظائف والجامعات. لذا أقر البرلمان عام

1828 المساواة للبروتستانت المنشقين، كما أصبح ومنذ العام 1829 بإمكان الكاثوليكي أن يكون عضوا في البرلمان.

2. الفئة المثقفة في بريطانيا، التي تضم عددا كبيرا من الكتاب والمؤلفين والشعراء، الذين دعوا للإصلاح البرلماني كل بطريقته الخاصة، منهم وليام گودوين (William Godwin)[27]، وجرمي بنتام (Jeremy Bentham)[28]، وقد اتّهم بعض هؤلاء المثقفين بالإلحاد والفوضوية والتخريب، لأنهم دعوا إلى تغيير نظام الحكم القائم.

3. عناصر الطبقة الوسطى، التي بدأت بالظهور منذ مدة طويلة لكنها ترسخت خلال سنوات الثورة الصناعية، وكانت تدفع الضرائب للدولة من غير أن تحصل على حق التمثيل النيابي أو الحصول على الوظائف الحكومية، لذا فإن عناصر هذه الطبقة تعاونت مع حزب الويگ (الأحرار فيما بعد)، ضد حزب التوري (المحافظين)، الذي كان في السلطة، يساعدهم في ذلك بعض أعضاء التوري الذين كانوا يؤيدون اتجاهات الأحرار السياسية وأفراد الطبقة الوسطى.

4. قيام بعض الانتفاضات والمظاهرات العمالية التي أسفرت عن تدمير بعض المصانع. ففي سنة 1819 اجتمع خمسون ألف شخص في متجر وحينما لم يتفرقوا أمر القائد الإنكليزي الدوق ولنگتون (Duke of Wellington)[29]، بإطلاق النار عليهم، فوقع عدد من القتلى ومئات الجرحى وسميت هذه الواقعة باسم مجزرة بترلو (Peterloo Poets)، سخرية ببطل معركة واترلو[30].

ثانيا. الإصلاحات البرلمانية 1832 - 1949:

تعد لائحة الإصلاح البرلماني لعام 1832، أهم الخطوات واللوائح بعد أن شهدت الممارسات السياسية في أوربا انتقاله كبيرة على أثر ثورة تموز 1830، التي حدثت في فرنسا وأسقطت شارل العاشر(Charles X)[31] وجاءت بحكومة لويس فيليب (Louis Philip)[32] البرجوازية، فكان لذلك ردود فعل غير مباشرة على بريطانيا إذ اشتدت المطالبة بالإصلاح[33]، فأسست جمعية لندن للاصلاح الجذري (London Radical Reform Association)، واتحاد بيرمنغهام السياسي (Birmingham Political Union)، فعملت هاتين الجمعيتين على لفت انتباه الرأي العام إلى ضرورة الحصول على الحقوق الدستورية وضرورة

إيصال صوت المواطن عن طريق البرلمان، وطالبت بأن لا تؤجل عملية إصلاح نظام الانتخابات والنظر فيها في أقرب وقت ممكن[34]، لكن بعض أعضاء البرلمان من حزب التوري، أصروا على رفضه لاسيما ولنگتون رئيس الحكومة الذي قدم استقالة حكومته في 15 تشرين الثاني 1830[35].

أ. الإصلاح البرلماني الأول: لائحة الإصلاح لعام 1832 وظهور الحركة الچارتية:

ألف اللورد شارل گري الوزارة (تشرين الثاني 1830 – تموز 1834) وهو من الويگ ومعروف بتأييده الإصلاح، فقدم جون رسل (1st Earl Russell)[36] إلى مجلس العموم لائحة إصلاحات في الأول من آذار 1831 عارضتها أكثرية التوري، وصف فيها نظام الانتخابات أنه استغلال غير مبرر لانتخابات مجلس العموم، وتنازل المناطق والمقاطعات التي تضاءل ثقلها السكاني عن إرسال أعضاء للمجلس لصالح المدن الكبيرة الناشئة، وتقليل الشروط المالية بغية توسيع حق الانتخاب، وتضمنت اللائحة سحب حقوق اقتراع ستين بلدة مندرسة (منقرضة) (Effaced Boroughs) لمجلس العموم، لان نفوسها أقل من ألفي نسمة، وسحب حق 47 بلدة من عضو واحد ذات 2000 - 4000 نسمة، وإعادة توزيع المقاعد لإعطاء مدن وبلدات جديدة ما تستحق من تمثيل[37]. وفي 21 آذار 1830 رفض مجلس العموم اللائحة لأنها لم تحصل سوى على أغلبية صوت واحد (302 ضد 301 من 603 عضواً من الحاضرين)، لأن لوائح البرلمان تقتضي حصولها على أغلبية مريحة وليست هشة، وبناء على ذلك أقدم رئيس الوزارة اللورد گري على اقتراح حل المجلس للملك وليام الرابع مدعوما بتأييد الرأي العام البريطاني وتأييد نصف البرلمان للائحة الإصلاح، فتم ذلك في 22 آذار 1831، وأجريت انتخابات جديدة فاز فيها الويگ بالأغلبية، حينها قدم النائب رسل مدعوما من اللورد گري لائحة إصلاح جديدة في 24 حزيران، وبعد مناقشات طويلة وافق مجلس العموم عليها في 8 تموز (367 ضد 236)[38].

وفي الثامن من كانون أول 1831 رفض مجلس اللوردات المكون من أغلبية تورية المشروع (158 ضد 199 من مجموع حضور 357)، فاقترحت الحكومة على الملك وليام الرابع تعيين عدد آخر من حزب الويگ أعضاء في مجلس اللوردات ليصبحوا أكثرية، وليمرروا المشاريع المستقبلية، لكن الملك رفض ذلك ما لم يقدم الطلب خطياً. ولم تمر سوى

أربعة أيام على هذا التاريخ حتى طرح جون رسل مشروع إصلاحي جديد تم قبوله في النهاية (355 ضد 239)، كما تم تمريره في مجلس اللوردات بتاريخ 7 أيار (151 ضد 116) لكنه اشترط تعديلات أساسية عليه، الأمر الذي عدته الحكومة إفراغ للمشروع من محتواه، وطالبت بتراجع المعارضة عن التعديلات، أو تعيين لوردات جدد[39].

استقال گري من رئاسة الوزارة، فأبدى دوق ولنگتون استعداده لتأليف الوزارة وتصميمه على إجهاض المحاولات الإصلاحية، لكن المعارضة قامت بالعديد من الفعاليات الشرعية تلخصت في تحريض أنصار الإصلاح على معاكسة الحكومة فتمكنت من إجبار التوري على التراجع عن عزمه على تشكيل الوزارة وعاد الويگ إلى السلطة بعد أن تعهد الملك بالموافقة على تعيين الأعضاء الذين يريدهم الويگ في مجلس اللوردات إذا احتاج الأمر إلى ذلك؛ لكن ذلك لم يحصل لأن اللوردات من أعضاء حزب التوري وافقوا مرغمين في الرابع من حزيران 1832 على لائحة الإصلاح (Reform Bill) (106 ضد 22)[40]، التي تعد أهم اللوائح الخاصة بتعديل النظام البرلماني لأنها تحتوي على ثلاث نقاط أساسية هي:

1. إعادة توزيع المقاعد البرلمانية توزيعاً عادلاً مع زيادة عدد الناخبين على المدن الجديدة التي لم تمثل بعد في مجلس العموم، فتقرر استحداث 143 منطقة انتخابية جديدة لكل منها نائب واحد، منها 65 للمقاطعات، ومثلها للبلدات التي كانت بدون تمثيل، وأن تكون خمس منها لأيرلندا وثمان لاسكتلندا. كما تقرر انتخاب نائب واحد عن كل منطقة يكون عدد نفوسها بين ألفين وأربعة آلاف نسمة، وبهذا خسرت 32 منطقة انتخابية نائبا إضافيا عنها، وجردت ست وخمسون منطقة سبق أن كانت تنتخب سابقاً 111 عضواً، كما منحت 22 مقاطعة كبيرة جديدة حق انتخاب ممثلين عنها[41].
2. إعطاء حق التصويت لكل فرد يمتلك عقاراً لا يقل إيراده السنوي عن عشر باونات في المدن، أو يسكن دارا إيجارها السنوي عشرة باونات سواء في المدن أو البلدات، ومنح حق الانتخاب لكل من يدفع ضريبة سنوية قدرها 40 شلناً[42] في البلدات أو استأجر لمدة ستين سنة أرضا واردها السنوي عشرة باونات، أو استأجر لمدة عشرين سنة أرضا واردها السنوي خمسين باوناً، ولكل من يمتلك إقطاعا يدر خمسين باوناً في السنة[43]. لذلك ارتفع عدد الناخبين إلى 814 ألف شخص، أي أن نسبتهم زادت من 125و3% إلى 545و4% من مجموع سكان بريطانيا، واستطاعت بذلك الطبقة

الوسطى أن تشترك في حكم البلاد دون استثناء ديني أو مذهبي، وصار هناك توزيعا جديدا لمقاعد مجلس العموم كما في الجدول[44]:

الإمارات	أعداد النواب			أعداد الناخبين		
	المقاطعات	البلدات	المجموع	المقاطعات	البلدات	المجموع
إنگلترا	144	327	471	345 ألف	275 ألف	620 ألف
ويلز	15	14	29	26ألف	11 ألف	37 ألف
اسكتلندا	30	23	53	33 ألف	31 ألف	64 ألف
ايرلندا	64	41	405	61 ألف	32 ألف	93 ألف
المجموع	253	405	658	465 ألف	349 ألف	814 ألف

3. وجوب إجراء الانتخابات خلال يومين فقط بعد أن كانت تجرى خلال خمسة عشر يوماً، بغية إصلاح طريقة التصويت، إلا أن هذه النقطة أهملت وظلت الانتخابات تجرى طوال أسبوعين إلى أن صدر قانون تمثيل الشعب لسنة 1918[45].

وعلى الرغم أن لائحة إصلاح عام 1832 غير كافية لإصلاح النظام البرلماني والوصول إلى الديمقراطية المنشودة، لكنها تكتسب أهمية كبيرة تكمن في أنها:

1. أعادت توزيع المقاعد النيابية على المناطق بصورة عادلة، وبذلك خسرت المناطق القليلة السكان حق إرسال ممثلين عنها، بينما ربحت المدن الصناعية مثل مانشستر (Manchester) وبرمنگهام (Birmingham) هذا الحق، ويعد ذلك التغيير عادلاً وعملاً على طريق الديمقراطية.

2. دلّ الإصلاح الدستوري لسنة 1832 في بريطانيا على مرونة الدستور وتمركز النظام البرلماني فيها، وإمكانية حل المشكلات عن طريق البرلمان، وتغيير الدستور بدلاً من الالتجاء إلى الثورة والعنف، فشجع الشعب البريطاني على زيادة الاعتماد على النظام البرلماني في حل المشكلات المستقبلية بواسطته.

3. لم يكن الإصلاح البرلماني غاية بحد ذاته، بل كان وسيلة تمهد السبيل للقيام بالإصلاحات الأخرى[46].

وبعد تنامي الاتجاه المؤيد لحزب الويگ والمطالب الحرة في الحكومة والبرلمان بدأ هؤلاء يطلقون على حزبهم اسم الأحرار (Liberal Party)، مع أنه أخذ يضم بين جنبيه جناحا يمينيا من الأرستقراطيين المتسامحين

(الـويگ القـدامى)، وجناحـا يسـاريا يضـم الراديكـاليين، إلـى جانـب (الأحـرار الحقيقيـين) الـذين يقفـون فـي الوسـط وهـم الأكثريـة[47]، فيمـا أطلـق التـوري علـى حزبهم اسم المحافظين (Conservative Party)[48].

وهكـذا فقـد تضـمنت هـذه اللائحـة السـماح لأعـداد أخـرى مـن السـكان بالمشـاركة فـي الانتخابـات، فتطـور عـددهم مـن 478 ألـف ناخـب قبـل لائحـة الإصـلاح إلـى 814 ألـف ناخـب[49]. فضـلا عـن انتـزاع عشـرات المقاعـد مـن الأرسـتقراطية لصـالح المـدن المكتظـة بالسـكان والمـدن الصـناعية الكبيـرة، كمـا قللـت مـن السـلبيات المرافقـة للانتخابـات والأمـوال التـي تصـرف عليهـا، لكـن التطـور الأهـم هـو زيـادة عـدد نـواب المـدن والأقـاليم وتمكـن أصـحاب المصـانع والرأسـماليين والطبقـة الوسـطى، مـن الوصـول إلـى السـلطة وكسـر احتكـار الأرسـتقراطية الزراعيـة للحكـم، بمعنـى آخـر أصـبح عـدد المـدن الكبيـرة المشـمولة بالانتخـاب التـي يمثلهـا نائبـان، 22 مدينـة، و21 مدينـة يمثلهـا نائـب واحد[50].

وعلـى الـرغم مـن أهميـة هـذه اللائحـة إلا أنهـا لـم تحقـق كـل طموحـات الطبقـة الوسـطى (البرجوازيـة) التـي أصـبح لهـا صـوت مسـموع فـي هـذه المرحلـة بعـد أن كـان نفوذهـا ضـئيلاً، ولـم يـرض عـن هـذه اللائحـة عـدد مـن الراديكـاليين فـي البرلمـان، فضـلا عـن أنهـا لـم تحقـق لعمـال المـدن حقهـم فـي الانتخـاب ودخـول البرلمـان، لكـنهم عـدّوها مجـرد خطـوة أولـى يجـب أن تتبعهـا خطـوات أخـرى فـي طريـق الديمقراطيـة، كمـا اكتشـف عمـال المـدن أن الإصـلاح المـذكور لـم يـزد فـي أجـورهم ولـم يخفـض سـاعات عملهـم بصـورة ملموسـة، ولـم يضـمن لهـم العمـل، لكـنهم اعتقـدوا انـه يمكـن الحصـول علـى هـذه المكاسـب، إذا توسـع الإصـلاح توسـعاً جـذرياً، وإذا صـارت للجمـاهير والطبقـة العاملة كلمة مسموعة في البرلمان[51].

لقـد أدى توسـيع حـق الانتخـاب الـذي ضـمنته اللائحـة إلـى زيـادة المنتخبـين إلـى الضـعف، مـا أدى إلـى مجـيء حـزب الـويگ (الأحـرار) إلـى الحكـم بعـد الانتخابـات مباشـرة بسـبب سـعيه لقبـول لائحـة الإصـلاح، كمـا أظهـرت الانتخابـات الجديـدة أن أكثـر النـواب كـانوا مـن حـزب الأحـرار الـذي نـال معاضـدة الطبقـة الوسـطى وتأييـدها، وكـان القـانون يمثـل البـادرة الأولـى لبدايـة تراجع نفوذ مجلس اللوردات لصالح مجلس العموم[52].

مثلـت لائحـة الإصـلاح البرلمـاني1832 علـى الـرغم مـن أهميتهـا، خيبـة أمـل للعمـال لأنهـا لـم تضـمن لهـم حـق اختيـار ممثلـيهم فـي مجلـس العمـوم أو

الترشيح له، لذلك اجتمعت القيادات العمالية وممثلو التيارات المتعاطفة مع حقوقهم لتأسيس حركة شعبية الحركة الچارتية Chartism Movement أو (العرائضيين) التي طالبت بإصلاحات اقتصادية واجتماعية للطبقة العاملة عن طريق إجراء إصلاحات سياسية[53]، وهي أبرز النتائج التي تمخضت عن اللائحة.

ولدت هذه الحركة التي قادها الايرلندي فيركوز إدوارد أو كونور (Fergus E. O'Connor) [54]، في غمرة الكساد الاقتصادي للأعوام 1837-1838، حين شاعت البطالة، وأخفقت نتائج قانون تعديل قانون الفقراء لعام 1838 في كل أنحاء بريطانيا في تعديل أحوال البائسين، فانتشر البؤس والفقر[55]. واشتق اسمها من وثيقة الشعب (People's Charter) التي قدمت إلى البرلمان، وسارت بريطانيا بخطى وئيدة في عام 1838 دعماً للنقاط الستة التي عدّت بمثابة مبادئ للحركة الچارتية[56]. ونشرت وثيقة تأسيسها في 6 آب 1838، وعلى الرغم من أنها عمالية في جوهرها غير أن بعض البرجوازيين الراديكاليين انضموا إليها في البداية[57]، ومن ابرز زعمائها، وليم لوفييت (William Lovett)[58] وأوكونور وأوبراين، وجوليان هنري (Julian Henry)1817-1897، وتوماس أتوود (Thomas Atwood)1783- 1856[59].

صدر برنامج بنود ميثاق الشعب الستة (مبادئ الحركة الچارتية) وهي:

1. التصويت العام للذكور الذين يبلغون الحادية والعشرين من العمر.
2. تقسيم البلاد لمناطق انتخابية متساوية وانتخاب نائب واحد عن كل منطقة.
3. الاقتراع (التصويت) السري، إذ لم تكن الانتخابات قبل هذا سرية.
4. إلغاء الشروط المالية للانتخابات البرلمانية.
5. إجراء انتخابات سنوية للبرلمان.
6. دفع رواتب لأعضاء البرلمان كي يتمكن أصحاب الدخل الواطئ منهم قبول العضوية والاستمرار في الخدمة في مجلس العموم البريطاني، وكذلك تقليص إمكان رشوة الأفراد والشركات والمؤسسات للنواب[60].

لكن البرلمان لم يوافق على تلك المطالب ووقف حزبا الأحرار والمحافظين على حد سواء ضد تلك الحركة، مدّعين انه تحقق الكثير من الانجازات لهم، وان ظروفهم تحسنت بصورة ملحوظة بعد إصلاح عام 1832 مشيرين بذلك إلى قانون المصانع (Factory Law)[61]، الذي

صدر عام 1833م وتحريم استخدام النساء والأطفال دون سن ثلاثة عشر عاما في العمل في المناجم[62].

تأتي الأهمية التاريخية لتلك المطالب من أن البرلمان أخذ بخمسة منها فيما بعد، ففي ما يتعلق بالتصويت العام للذكور وإلغاء الشروط المالية تم الأخذ بهما في إصلاح 1918، والنقطة الثانية عمل بها في إصلاحي 1884-1885، وتم الأخذ بالاقتراع السري في سنة 1872، وفي سنة 1911 تم تخصيص مرتبات لأعضاء البرلمان، لكن الانتخابات السنوية لم يؤخذ بها لأنها غير عملية.

ت. الإصلاح البرلماني الثاني: لائحة تعديل قواعد الانتخاب وتوزيع الأعضاء لعام 1867:

توفي الملك وليام الرابع في العام 1837، فوصلت بنت أخيه الملكة فيكتوريا إلى الحكم، فقد استهلت عهدها بأزمة اقتصادية أسهمت في ظهور الحركة الچارتية، وكان من إنجازات البرلمان البريطاني خلال القرن التاسع عشر تزامن الإصلاح السياسي مع الاجتماعي، وقد أوضح برونتري أوبراين (Bronterre O' Brien)[63] أحد أقطاب الحركة الچارتية أن الميثاق الشعبي ما هو إلا جهاز يوفر الوسيلة لتحقيق الهدف النهائي، فالوسيلة هي إصلاح البرلمان، والهدف النهائي هو الإصلاح الاجتماعي أو إصلاح المجتمع عن طريق تشريع قوانين عادلة وإنسانية[64].

لم يتوقف دعاة الإصلاح عن المطالبة بتحقيق مطالبهم لاسيما بعد أن أضحى الإصلاح مطلبا جماهيريا وبدا كأن مشاكل المجتمع البريطاني كافة سببها النظام البرلماني، في وقت لم ييأس زعماء حزب الأحرار ومن يؤيدهم من رضوخ المحافظين لمبتغاهم، لكن هذا تأخر أكثر من ثلاثة عقود، ففي العام 1866 قدمت حكومة جون راسل مشروع قانون إلى البرلمان يقال أن وليام گلادستون (William Gladstone)[65] يقف وراءه، ويقضي بتعديل قواعد الانتخاب وتوزيع الأعضاء بما يتناسب مع عدد السكان، لكن المشروع رفض بقوة في البرلمان، فأجبرت حكومة الأحرار على الاستقالة، وشكّل اللورد دربي (14th Earl of Derby)[66] وزارة كان فيها بنيامين دزرائيلي (Benjamin Disraeli)[67] وزيرا للخزانة، ويقال أنها أجبرت على تقديم لائحة الإصلاح البرلماني لعام 1867، فتم تمريرها في مجلسي العموم واللوردات بعد موافقة الأحرار والمحافظين الذين قدموها[68].

يعد هذا القانون أهم إنجازات حكومة المحافظين وخطوة مهمة نحو الديمقراطية، إذ تم تحويل 35 مقعدا من المقاطعات والبلدات التي تناقصت نفوسها مادون الألفي نسمة وأعاد توزيعها على المقاطعات النامية، وأعاد توزيع 52 مقعدا أحدها لجامعة لندن[69]، فضاعف القانون عدد المنتخبين تقريبا، ومنح حق التصويت للطبقة العاملة في المدن الصناعية وللملاك ومستأجري المنازل في المقاطعات لمدة سنة مهما كانت قيمته، فصار لكل أصحاب ومستأجري البيوت حق الانتخاب، بل وأعطى حق الانتخاب لكل من يسكن غرفة ويدفع عشرة باونات إيجاراً سنويا عنها في المدن، ولكل من يملك مزرعة تدر اثنا عشر باونا في السنة. كما قلل شرط أصحاب العقود ذات الآجال الطويلة من عشرة باونات إلى خمسة[70]، فأحدث تحولا مهما في توزيع المقاعد، كما يبينها الجدول التالي[71]:

أعداد النواب						
إمارات	مقاطعات		بلدات		مجموع	
	1832	1867	1832	1867	1832	1867
إنگلترا	144	172	327	291	471	463
ويلز	15	15	14	15	29	30
اسكتلندا	30	33	23	27	53	60
ايرلندا	64	64	41	41	405	105

أعداد الناخبين						
إمارات	مقاطعات		بلدات		مجموع	
	1832	1867	1832	1867	1832	1867
إنگلترا	345 ألف	740.435	275 ألف	1.158.412	620 ألف	1.878.847
ويلز	26 ألف	60.744	11 ألف	51.589	37 ألف	112.333
اسكتلندا	33 ألف	76.077	31 ألف	163.779	64 ألف	239.856
ايرلندا	61 ألف	177.460	32 ألف	47.293	93 ألف	224.753
مجموع	465 ألف	1.034.716	349 ألف	1.421.073	814 ألف	2.455.789
مجموع	253	284	405	374	658	658

يلاحظ من مقارنة حقول الجدول تغيرات كبيرة في أعداد الناخبين، ففي المقاطعات ازداد العدد من 465 ألف ناخب بموجب تعديل 1832 إلى أكثر من مليون، والبلدات من 349 ألف إلى أكثر من مليون و421 ألفا، أي أن عدد الناخبين ارتفع في عموم بريطانيا العظمى من 814 ألف ناخب إلى أكثر من مليونين و455 ألف ناخب بموجب لائحة 1867.

ث. الإصلاح البرلماني الثالث: قانونا سرية الاقتراع و التمثيل الشعبي:

على الرغم من أهمية قانون 1867 فإنه أبقى على الشروط المالية لحق الاقتراع، وظل العمال الزراعيين محرومة منه، كما لم يمنح المرأة حق الاقتراع، فضلا عن علنية التصويت، وظل الأحرار يستغلون هذه القضايا في تحميل المحافظين مسؤولية عدم إنصاف هؤلاء، ففاز الأحرار بانتخابات 1868 بفارق 128 مقعداً، وشكل گلادستون وزارته الأولى (9 كانون الأول 1868- 16 شباط 1874)[72]، فبذل جهدا كبيرا من أجل تحقيق المطلب الشعبي الخاص بقانون الاقتراع السري (Ballot Act) أو الاقتراع الاسترالي (Australian Ballot) على أساس أن استراليا الجنوبية كانت أول دولة مارست سرية الاقتراع منذ 1856 لحماية الناخبين[73].

وبالفعل فقد عرضت اللائحة في 29 حزيران 1871، ولما لم يمرر عرض للقراءة الثانية بعد سنة أي في الثامن عشر من حزيران 1872، فعمل هذا المرسوم على إصلاح مرسوم عام 1867 بصورة محكمة لأنه مكّن عمال المدن من التصويت كما يشاءون دون اطلاع أو احتمال انتقام مستخدميهم منهم، أو إتباع وسائل تستهدف التأثير عليهم مثل الرشوة وشراء الأصوات والمقاعد والولائم والترغيب والترهيب، ما سيجعل الفساد أكثر صعوبة سواء من المرشح أو الناخب[74]. فكان هذا خطوة ديمقراطية إلى الأمام.

استقالت وزارة گلادستون على الرغم من انجازاتها وتحقيقها إصلاحات كبيرة، بعد هزيمة حزبه في انتخابات 17 شباط 1874، بفارق مئة مقعد[75]، بسبب تداعيات المشكلة الايرلندية ولائحة الحكم الذاتي (Home Rule Bill) التي طالب بها الايرلنديون[76]، وفشل مشروع لائحة إصلاح الجامعة والكنيسة الايرلندية في شباط 1874.

وعندما جرت انتخابات آذار 1880 فاز الأحرار فيها وتم تكليف گلادستون بتشكيل الحكومة الثانية (1880-1885) على الرغم من

اعتراض الملكة، كان يريد شمول من تبقى من فئات الشعب بحق الانتخاب، فما زال أكثر من مليوني فلاح محرومين من حق التصويت[77]، فقدم في 28 شباط 1884 لائحة تمنح الفلاحين وعمال المناجم في الأقاليم حق التصويت، فحظيت بموافقة مجلس العموم في 27 حزيران، لكن أكثرية مجلس اللوردات المحافظة رفضته بحجة مطالبتها بإصدار تشريع آخر مرافق له لإعادة توزيع الدوائر الانتخابية، بوصفها أسهل الطرق لإفشال المشروع، وبعد ضغوط شعبية كبيرة تم التوصل إلى اتفاق بموافقة گلادستون على إعادة التوزيع، وتمت الموافقة على قانون حق الانتخاب في 10 كانون الأول 1884' وبهذا فلم يبق محروما من حق التصويت سوى خدم المنازل والعزاب الذين ليس لهم سكن خاص بهم، فزاد عدد الناخبين مليونين، أي ما يقرب من أربعة أضعاف العدد الذي أضيف في عام 1832 وضعفي العدد المضاف في عام 1867[78]، وعلى الرغم من ذلك فإن باحثة عراقية ترى أن قيام حكومة گلادستون بإصدار هذا القانون كان الهدف منه التخلص من مطالب العمال والفلاحين الداعين إلى تحسين مستواهم المعيشي، وذلك بإشغالهم بالإصلاحات السياسية التي ستؤدي بحسب اعتقادهم إلى إصلاح أوضاعهم الاقتصادية[79].

ثم قدم إلى مجلس العموم مشروع اللائحة التي أرادها المحافظون، (مرسوم التمثيل الشعبي Representation of People Act)[80]، فصدر المرسوم في حزيران 1885، الذي شمل إعادة توزيع المقاعد النيابية لتنتقل من البلدات الصغيرة إلى المدن الكبرى والأقاليم، فضلا عن زيادة اثنتي عشرة دائرة جديدة، وجعل شروط الانتخاب في الأقاليم موافقة لشروطها في المدن مع مراعاة أن تكون النسبة عضوا لكل خمسين ألف مواطن[81]. ويشمل هذا المرسوم إضافة 12 نائب إلى مجلس العموم ليرتفع عدد أعضائه من 658 إلى 670 عضواً، ومن ثم استحداث 12 دائرة انتخابية جديدة، وتقسيم بريطانيا العظمى إلى دوائر انتخابية متساوية تبلغ 616 دائرة ترسل كل منها عضواً واحداً، عدا 27 دائرة ترسل عضوين من ضمنها مدينة لندن وجامعات أكسفورد وكامبردج ودبلن[82]، وإعادة توزيع المقاعد النيابية بحيث تنقل من البلدات الصغيرة إلى المدن الكبرى والأقاليم، فقد خسرت البلدات التي يقل عدد سكانها عن 15 ألفا عضويها الاثنين، فتوفر 142 مقعدا أعيد توزيعها بين المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، وعضو واحد لكل دائرة انتخابية يتراوح عدد سكانها بين 50 ألفا و 165

ألفا عدا مدينة لندن[83]، وهكذا كان مرسوم الإصلاح الثالث لعام 1884 الذي أصدره گلادستون الإنجاز الوحيد والكبير الذي أنجزه في وزارته الثانية، لكن ذلك أضاف أعدادا جديدة ممن يحق لهم الإدلاء بأصواتهم من الذكور البالغين كما يبين الجدول الآتي[84]:

أعداد النواب						
إمارات	مقاطعات		بلدات		مجموع	
	1867	1885	1867	1885	1867	1885
إنگلترا	172	234	291	231	463	465
ويلز	15	19	15	11	30	30
اسكتلندا	33	40	27	32	60	72
ايرلندا	64	85	41	18	105	103
مجموع	284	378	374	292	658	670

أعداد الناخبين						
إمارات	مقاطعات		بلدات		مجموع	
	1867	1885	1867	1885	1867	1885
إنگلترا	740.435	2362220	1.158.412	1784827	1.878.847	4147047
ويلز	60.744	174360	51.589	69853	112.333	244213
اسكتلندا	76.077	325529	163.779	248829	239.856	574358
ايرلندا	177.460	631649	47.293	110264	224.753	741913
مجموع	1.034.716	3493758	1.421.073	2213733	2.455.789	5707531

لقد تضاعفت أعداد من يحق لهم التصويت من الذكور البالغين عن الإصلاح السابق، فمن 2.455.789 ذكراً سنة 1867، زاد العدد بمقدار 3.251.742 ذكراً وصار 5.707.531 ذكراً من مجموع الذكور البالغين17.740.000 ذكراً من سكان بريطانيا العظمى.

ج. الإصلاح البرلماني الرابع: قانون البرلمان لعام 1911:

كان گلادستون قد ألزم نفسه خلال حملة 1879 الانتخابية بوعود لم يتمكن من تنفيذها بسبب ظروف بريطانيا وصراعه مع المحافظين، فقد قاموا بإدخال تعديل على الميزانية التي قدمها للبرلمان، كما حملوه مسؤولية مقتل حاكم السودان البريطاني الجنرال گوردن Charles Goerge Gordon، (1833-1885) هناك في 26 تشرين الثاني 1885، وهو صاحب انجازات عسكرية في الصين وله فضل اكتشاف وادي النيل الأبيض، حين اتهموه بالتأخر في إنفاذ حملة لإنقاذه، ما أدى إلى إجبار گلادستون على تقديم استقالة وزارته في أواخر كانون الثاني 1885[85].

أصبح اللورد سالزبوري (Lord Salisbury)[86] الذي خلف دزرائيلي في قيادة حزب المحافظين رئيسا للوزراء للمرة الأولى، وشكل ثلاث وزارات خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة من حكم الملكة فيكتوريا (حزيران 1885- شباط 1886 ، تموز 1886 - آب 1892 ، حزيران 1895- تموز 1902)[87]، ولم يشهد هذا العهد نشاطا برلمانيا إصلاحيا، وحتى حينما عاد الأحرار للحكم في وزارة گلادستون الثالثة في 3 شباط 1886، لم يشهد حكمه نشاطا مهما على الصعيدين الداخلي والخارجي، ما عدا لائحة الحكم الذاتي لايرلندا التي طرحتها حكومته لأول مرة ورفضت في مجلس العموم، واستقال گلادستون على أثرها في 20 تموز 1886. كما لم تشهد حكومة گلادستون الرابعة (16 آب 1892 - 3 آذار 1894)، أو حكومة الأحرار التي شكلها وزير خارجيته اللورد روزبري (Lord Rosebery)[88]، نشاطا في هذا الاتجاه.

توفيت الملكة فيكتوريا في 22 كانون الثاني 1901، فاعتلى ابنها أمير ويلز العرش تحت اسم ادوارد السابع Edward VII (1841-1910/1901-1910)، والذي لم يشهد عهده أيضا محاولات إصلاحية، كما لم تشهد سياسات حكومتي المحافظين الداخلية في عهده إصلاحات نيابية، لكنها شهدت إقرار قوانين تتعلق بالإصلاح الاجتماعي، لم يمر عام ونصف العام على اعتلاء الملك الجديد العرش، تقاعد سالزبري وخلفه آرثر

جيمس بلفور (Arthur James Balfour)[89] الذي شهد عهده إصدار قانون التربية لسنة Education Act 1902، ونهاية حرب البوير The Boer War (1899-1902) في جنوب إفريقيا التي كشفت ضعف الجيش البريطاني وإهمال القوات المسلحة، وشهد عجز وإفلاس خزينة الدولة، وتدهور الوضع العام، وظهور حالة من اليأس في صفوف البريطانيين ومطالبتهم بالإصلاح، وكان جواب الحكومة مزيد من الضرائب والسياسات الرجعية ما جعل الأمور تزداد تدهورا وسوءا حتى استقال بلفور في الرابع من كانون الأول 1905[90].

وخلال وزارة السير هنري كامبل – بنرمان (Sir. Henry Campbell-Bannerman)[91] (10 كانون الأول 1905 – 6 نيسان 1908) التي تلت حكومة بلفور، أثبت الشعب البريطاني ميله إلى الإصلاح حين صوت 2.757.883 ناخبا لصالحه من مجموع 5.626.503 في الانتخابات التي جرت في أوائل 1906، وشغلوا 400 مقعداً بأغلبية 130مقعداً مقابل ما حصلت عليه بقية الأحزاب مجتمعة[92]، ما يدل على أن تلك الانتخابات مرحلة جديدة في تاريخ البرلمان البريطاني، من خلال أنها بداية استقلال الوزارة عن مجلس العموم، وأن مجلس اللوردات لبث في مجمل نشاطاته يمثل المكان القديم للسلطة التشريعية، وكانت نتيجة تأييد البريطانيين لحكومة تسهم في تحقيق التشريعات الاجتماعية، وتحديد امتيازات أصحاب الأراضي والملاكين الكبار من المحافظين واللوردات، كما كانت هذه النتيجة تعبير صريح عن مجمل الإجراءات السابقة التي أدت إلى تحرير الرأي العام والشرائح الفقيرة وإفساح المجال لهم في التعبير عن آرائهم، كما كانت مناسبة مهمة بعد هذه الأكثرية الساحقة أن تطرح كل المشاريع التي كان الأحرار يطمحون لتمريرها عبر مجلس العموم في المجال الاجتماعي وإنصاف العمال والذي سنأتي على ذكره في التشريعات الاجتماعية، والتي يبدو أنها شغلتهم عن إكمال ما بدأوه من إصلاح النظام الانتخابي حتى العام 1911.

شهدت بريطانيا على وفق هذه التطورات نوعا من التوازن بين الأرستقراطية المحافظة والأحرار والصناعيين منهم، وأصبح النظام الحزبي في البرلمان محصنا من الناحية العملية، وبدأ جميع أعضاء البرلمان يستعملون كلمة (حزب)، وبدأت السلطة تُسحب تدريجيا من الملك، كما تضاءلت سلطة مجلس اللوردات في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن

العشرين[93]، فبعد تدهور صحة كامبل – بنرمان تولى الوزارة من بعده نائبه هربرت هنري اسكويث (Herbert Henry Asquith)[94] في السادس من نيسان 1908، فحل ديفيد لويد جورج (David Lloyd George)[95]، محل أسكويث في وزارة الخزانة، فقدم ميزانية للعام 1909 أثارت رفضا واسعا من أعضاء مجلس اللوردات[96]، فقد اقترح ضريبة على الزيادة (غير المكسوبة Unearned Increment) للأرض، وهي الارتفاع في قيمة الأرض نتيجة أسباب طبيعية أو التطور الصناعي، وليس لأسباب تتعلق بجهد أو إنفاق مبذول من قبل المالك[97]، كما اقترح أن تفرض الخزانة أيضا ضرائب وفاة ودخل تصاعدية، لكن مجلس اللوردات رفض ضريبة الأرض بحجة أن مثل هذه الضريبة تضمنت خطة لتثمين الأرض الأمر الذي يتعارض مع اللائحة المالية، وأثبتت أن أي محاولة للإصلاح يتخذها مجلس العموم ينبغي أن تحصل على موافقة اللوردات الذي يقوم أساس وجودهم على تعيين الملكة جميع أعضائه، ولا يوجد سقف عددي لأعضائه، ويتمتع اللوردات بالعضوية أما مدى الحياة أو يورثوها لأبنائهم، ومجلسهم هو أعلى مجلس في البلاد وهو بمثابة المحكمة العليا للمملكة المتحدة. ما يعني أن مصالح أعضائه تستلزم بقاء الأوضاع دون تبدل ومعارضتهم لاتجاهات الإصلاح وانتهاج سياسة محافظة، وهو ما يلمس من مواقف اللوردات إزاء المشاريع واللوائح السابقة، فبدأت جهود الأحرار تتجه نحو تجريد مجلس اللوردات من بعض صلاحياته، لاسيما بعد أن وصل النزاع بينهما إلى نجاح اللوردات في إقناع الملك ادوارد السابع بحل مجلس العموم في أوائل كانون الثاني 1910 كما اقتنع أسكويث وحزب الأحرار بهذا الرأي للاحتكام للناخبين في حل الخلافات بينهما، لاسيما في مجال الميزانية الضخمة التي أطلق عليها لويد جورج اسم الميزانية الشعبية (The People's Budget)، بعد أن تضمنت ضرائب كثيرة تطال الأغنياء لاسيما أعضاء مجلس اللوردات، وبدت أنها طعما ليرفضها اللوردات، ما سيجلب لهم نقمة الناخبين[98].

وعلى الرغم من خيبة أمل الأحرار من نتيجة انتخابات 1910، حينما حصد المحافظون 3.127.887 صوتا مقابل 2.880.581 للأحرار متفوقين عليهم بربع مليون صوت، وكادت هذه النتيجة أن تبعدهم عن الحكم لولا أن النظام الانتخابي البريطاني يعتمد على الفوز بالمقعد في الدائرة الانتخابية. ففازوا بـ 275 مقعدا بفارق مقعدين عن المحافظين، فيما حصل

الايرلنديون على 82 مقعداً، فيما حصل حزب العمال[99] على 40 مقعداً، ولوحظ أن مليوني ناخب من بين أكثر من سبعة ملايين لم يدلوا بأصواتهم، فأمست أغلبية الأحرار هشة واستدعى إلى اعتمادهم على التحالف مع الوطنيين الأيرلنديين والعمال ليحققوا أغلبية 124 مقعد، وبسبب هذه النتائج بدأ دعاة الإصلاح في مجلس العموم يفكرون بالكيفية التي يعتمدونها في الضغط على اللوردات لتمرير اللوائح، فطرحت عدة أفكار منها ونقل صلاحية تعيين لوردات جدد من التاج إلى رئيس الوزراء، أو الطلب من التاج تعيين مئات اللوردات الجدد لتمرير هده اللوائح ومساندة سبعين لوردا من الأحرار من مجموع 600 هم أعضاء مجلس اللوردات سنة 1909، ولما لاحظوا عدم واقعية هاتين الفكرتين، لجأوا إلى تحجيم صلاحيات مجلس اللوردات[100]، ثم حدث أن وافق الوطنيون الايرلنديون على مساندة لائحة الميزانية، بشرط أن يتعهد أسكويث بتقليص صلاحيات مجلس اللوردات، وكان هدفهم من ذلك تمرير لائحة الحكم الذاتي التي سبق أن رفضها اللوردات[101].

وبالرغم من تصويت الايرلنديين على الميزانية من دون الحصول على وعد بذلك، فإن الحكومة طرحت في 14 نيسان 1910 مشروع (قانون البرلمان) وتضمن إلغاء صلاحية مجلس اللوردات المالية ويحدد اختصاصه التشريعي، وهدد أسكويث بالطلب من الملك تعيين عدد من اللوردات لضمان تمرير القانون، وبينما ما زال القانون يناقش، ساءت الحالة الصحية للملك وتوفي في السادس من أيار 1910.

تولى جورج الخامس (George V)[102] العرش، وباقتراح منه تم عقد مؤتمر دستوري بين زعماء الحزبين الرئيسيين في 17 حزيران 1910 بغية التوصل لتسوية الخلافات، واستمرت اجتماعاته حتى العاشر من تشرين الثاني 1910، لكن الفشل كان نصيبه[103]، فاقترح أسكويث حل مجلس البرلمان بمجلسيه (العموم واللوردات) على الفور وإجراء انتخابات جديدة، لكن الملك وافق على حل مجلس العموم فقط، وإجراء انتخابات جديدة والاحتكام للشعب من جديد[104]. ولكن بعد أن يطرح مشروع قانون البرلمان على مجلس اللوردات، ولما تم التأكد من رفضه المشروع في القراءة الثانية في 21 تشرين الثاني 1910، وقام المحافظون بطرح مشروع بديل للإصلاح سرعان ما رفض يتضمن إعادة تشكيل مجلس اللوردات ليتكون من (350) عضواً يطلق عليهم (لوردات البرلمان)

(Lords of Parliament)، (100 وراثيين، 120 ينتخبهم أعضاء مجلس العموم، 100 يعينهم التاج من أعضاء الأحزاب الكبيرة، 30 من بقية اللوردات)[105].

أصدر الملك مرسوما بحل مجلس العموم في 28 تشرين الثاني 1910 وبذلك فهو أقصر البرلمانات البريطانية في القرن العشرين عمرا (عشرة أشهر)، وذلك تمهيدا لانتخابات عامة لتشكيل برلمان جديد، فحصل كل من الأحرار والمحافظين على 272 مقعدا، والعمال 42، فضلا عن الايرلنديين 84 مقعدا، بمعنى أن أغلبية الأحرار المطلوبة ستعتمد على التحالف مع العمال والأيرلنديين والتي ستبلغ 126 مقعدا، ما يعني استمرار النية لتحجيم سلطات اللوردات[106].

وبالفعل فقد طرح أسكويث في 21 شباط 1911 مشروع قانون البرلمان في مجلس العموم وبعد ثلاث قراءات مرر المشروع بأغلبية 121 صوتاً، (362 ضد 241). وأرسل إلى مجلس اللوردات، الذي لم يرفض المشروع بالكامل لكن أعاده للعموم بغية إجراء تعديلات محددة عليه من شأنها المحافظة على سلطة مجلسهم. فلما رفض مجلس العموم التعديلات، تفاقمت الأزمة[107]، وبعد نزاع طويل، أعلن أسكويث أن الاثنين 24 تموز موعد رفض مجلس اللوردات للمقترح والطلب من العرش تعيين لوردات جدد، وعندما أحيل المشروع مرة أخرى إلى مجلس اللوردات ونوقشت باستفاضة اقتنع المجلس بعد خطابات قوية من بعض اللوردات ورئيس أساقفة كانتربري، أن التصويت ضد المشروع سيلقى ردا سريعا من الملك بتعيين عدد كاف من اللوردات الجدد، فتم تمرير المشروع في مجلس اللوردات بأغلبية 17 صوت، (131 ضد 114)، فصادق الملك عليه وصار قانونا نافذا بعد يوم من إقراره وذلك في 11 آب 1911[108].

تضمن قانون البرلمان لسنة 1911، حرمان اللوردات من حق تعديل اللوائح المالية المتعلقة بفرض الضرائب أو إلغائها، أو تنظيم المال العام، وتخويل رئيس مجلس العموم حق تفسير المشاريع المالية من غيرها، ليحرم اللوردات من إمكانية رفضه أو تعديله، وتضمن إعطاء الحق لمجلس العموم أن يصادق على أي لائحة أخرى إذا ما صادق عليها في ثلاث دورات برلمانية متعاقبة حتى إذا رفضها مجلس اللوردات على أن تعرض على الملك للتصديق بعد سنتين من يوم عرضها للقراءة الثانية[109]، ومنح رواتب لأعضاء مجلس العموم من الخزانة العامة مقداره 400 باون في السنة كي

يتفرغوا لعملهم البرلماني، وتقليص إمكان رشوة النواب من الأفراد والشركات والمؤسسات[110]. وتضمن القانون النية في إعادة تشكيل مجلس اللوردات على أساس تمثيلي أكثر منه وراثي[111]، وهو ما لم يتحقق، كما تضمن تقليص موعد الانتخابات من سبع سنوات إلى خمس كي يكون أكثر تمثيلا للرأي العام[112]. وهكذا فلم يعد بإمكان اللوردات تأخير اللوائح المالية أكثر من شهر واحد، واللوائح الأخرى أكثر من سنتين، فأصبح مجلس اللوردات مجلساً فخرياً أكثر منه تشريعيا لاسيما في النواحي المالية.

ح. الإصلاح البرلماني الخامس: لائحة حقوق الاقتراع المتساوية لعام 1928:

تعهدت حكومة ستانلي بلدوين Stanley Baldwin[113] بمعالجة اقتراع المرأة، بعد تزايد المطالب الشعبية والتنظيمات النسائية والاجتماعات النسوية الحاشدة منذ مطلع كانون الثاني 1927، فحاولت طرح القضية في افتتاح البرلمان، لكن مساعيها فشلت وظل هناك من يعارض لاسيما عدد من الوزراء، على الرغم من وجود المرأة في مجلس اللوردات، ومنهم العضوة المحافظة نانسي أستور (Nancy Witcher Astor, Viscountess Astor) (1879-1964) التي أيدت الحكومة في مسعاها هذا بقوة، وقادت حملة للمطالبة بالمساواة، وقامت تظاهرات نسائية في عموم بريطانيا نالت تأييد عدد من البرلمانيين، ما أجبر الحكومة على تغيير موقفها والعودة إلى طرح المشروع، خوفا من استغلال المعارضة العمالية له وكسب أصوات النساء في الانتخابات القادمة إذا ما مرر القانون، ثم تحول الجدل إلى عمر المرأة التي ينبغي السماح لها بالتصويت بين 21 أو 25 سنة[114].

شهدت جلسة الرابع من تشرين الأول 1927 في مجلس العموم طرح الحكومة مشروع لائحة المساواة بين النساء والذكور في حق الاقتراع، ثم عقد بلدوين مؤتمراً لأعضاء حزبه الذين رفض معظمهم مقترح اعتماد سن الخامسة والعشرين، ثم أعيد طرحها في آذار 1928، وتلخصت نقاشات الأصوات المعارضة التي لم تزد عن عشرة، حول أن عدد النساء الكبير سيجعل منهن أكثرية في المجالس اللاحقة، بل لم يجد بعضهم عذرا يلجأ إليه سوى القول أن تحديد عدد النساء المشمولات صعب لعدم استعداد النساء الكشف عن أعمارهن[115].

تضمن المشروع مادتين ذات أربع فقرات، فمنح امتيازات تشريعية وبرلمانية متساوية بين الرجال والنساء فوق سن الحادية والعشرين، وتم

التصويت على المشروع في مجلس العموم نهاية آذار 1928، وحصل على أغلبية 377صوت (387 ضد 10)، وبعدما أرسل إلى مجلس اللوردات لمناقشته والتصويت عليه، مرر المشروع من دون تعديل بأغلبية 79 صوتا (114 ضد 35)، وصادق عليه الملك في 2 تموز 1928ودخل حيز التنفيذ باسم مرسوم حقوق الاقتراع المتساوية (Equal Franchise Act)، فحصلت النساء بذلك على حق التصويت بعد مطالبات استمرت أكثر من ستين سنة، عندما طرحت القضية لأول مرة في مجلس العموم[116].

ونتيجة لهذا الإصلاح، ارتفعت أعداد الإناث المؤهلات للاقتراع إلى 15.195.193 فيما كانت أعداد الذكور 13.655.577 ليكون أعداد من يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات البرلمانية المقبلة 28.850.870 مؤهلاً، بزيادة عددية لصالح النساء بـ1.539.616 صوت[117]، ليكون ذلك بمثابة الإصلاح البرلماني الخامس في تاريخ تطور البرلمان البريطاني.

خ. الإصلاح البرلماني السادس: قانون ويستمنستر لسنة 1931:

أشار خطاب العرش في افتتاح برلمان سنة 1929 إلى مشروع لائحة إصلاح انتخابية جديدة، فعقد لذلك مؤتمر استمر ثمانية أشهر ضم بعض النخب البرلمانية والسياسية فاقترح منع حملة الشهادات الجامعية ورجال الأعمال من التصويت المتعدد، والقيام بالتسجيل نصف السنوي للناخبين في الدوائر الانتخابية بدلاً من التسجيل السنوي، فضلاً عن إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية ذات المقعدين، لكن هذه المقترحات رفضها حزب المحافظين، مع أن الملك جورج الخامس جدد أواخر عام 1930 تأييده لحكومة رامزي ماكدونالد (Ramsay MacDonald)[118]، الثالثة العمالية (آب 1931 – تشرين الثاني 1931) وإجراءاتها الإصلاحية، لكن معظم فقرات اللائحة رفضت خلال مناقشتها في مجلس العموم بأغلبية 13 صوت (296 ضد 283)، وعند إعادة عرضها في البرلمان رفضت مرتين في آذار وتموز 1931[119].

ونتيجة رفض مجلس العموم مشاريع القرارات التي تطرحها الحكومة العمالية وصعوبة استمرارها في الحكم في ظروف الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على البلاد، استقالت الحكومة، وعاد المحافظون إلى الحكم، ومنذ وقت مبكر طرحت حكومة المحافظين في مجلس العموم في 12 تشرين الثاني 1931 تشريع لائحة قانون ويستمنستر لسنة 1931 (The Statute of Westminster 1931) التي اعترفت بالسلطة التشريعية

لبرلمانات الدومنيونات وخولتها العمل دون الالتزام بقوانين المتروبول، وعدم وجود سلطة للبرلمان البريطاني على الدومنيونات ما لم توافق الأخيرة. وعرف القانون مصطلح الدومنيونات أنه يشمل كندا واستراليا ونيوزيلندا وجنوبي إفريقيا ونيوفاوندلاند ودولة ايرلندة الحرة[120]. كما أكد جواز تمرير برلمانات الدومنيونات قوانين تخولها القيام بعمليات إقليمية إضافية، وضرورة التنسيق المشترك مع الدومنيون في حالة الرغبة في تطبيق قانون يخص المملكة المتحدة على أية دولة دومنيون. وقد تم تمرير اللائحة في مجلسي البرلمان بعد مناقشتها لمدة أسبوعين، لتصبح قانوناً ساري المفعول بعد شهر من ذلك في 12 كانون الأول 1931 بمصادقة الملك عليها[121].

لم يكن من الوارد أن يتنازل مجلس العموم البريطاني عن صلاحياته التشريعية التي اكتسبها بعد رحلة نضال طويلة، لأي طرف كان، لكنه اضطر لذلك في بعض الأوقات العصيبة، فخلال الأزمة الاقتصادية وتحديدا سنة 1931 طالبت حكومة ماكدونالد بسلطات استثنائية لانتشال البلاد وإنقاذها من الأزمة الاقتصادية، وقد حصلت على التفويض، وتتلخص خطورة هذا الأمر في إمكان استخدام الحكومة هذا التفويض في إصدار تشريع من شأنه تعطيل جزئي أو كلي للدستور. ما يعني أن النظام البرلماني سيتعثر إن لم يتوقف[122].

د. الإصلاح البرلماني السابع: مرسوم 1945:

شهدت جلسات مجلس العموم سنة 1933 طرح سالزبوري لائحة برلمانية لإصلاح مجلس اللوردات، تلخصت بإعادة تشكيل المجلس عن طريق توزيع تعيين أعضائه بين أعضاء مجلس اللوردات القائم حينذاك، واللوردات ممثلي اسكتلندا في ذلك المجلس، من بينهم ممثلين عن الجامعات. أسوة بتمثيلهم في مجلس العموم، وقسم ينتخبهم أعضاء مجلس العموم على وفق نظام التمثيل النسبي، وأعضاء يختارهم الملك والحكومة، فضلا عن إقرار حق المعارضة في اختيار أعضاء للمجلس الجديد. إلا أن اللائحة فشلت بعد معارضة المحافظين في مجلسي البرلمان[123].

وأثناء أزمة التنازل عن العرش (Abdication Crisis) 1936 التي حصلت بسبب إقدام الملك ادوارد الثامن (Edward VIII)[124] على الزواج من الأمريكية السيدة واليس ورفيلد سمبسون (Wallis Warfield Simpson)، اضطر بعدها إلى التنازل عن العرش البريطاني بعد أن خيرته حكومة بلدوين بين العرش وعشيقته، فاختار سمبسون، ليتولى أخوه العرش تحت

اسم جورج السادس (George VI)[125]، فكانت لهذه الأزمة أثرا في ترسيخ سيادة البرلمان على العرش[126].

وخلال وزارة بلدوين الثالثة (تشرين الثاني 1935- أيار 1937) سنة 1937 صوت أعضاء مجلس العموم على مشروع تضمن امتيازات جديدة لهم، منها زيادة رواتبهم بنسبة 50% لتصبح 600 باون سنوياً، والسفر على نفقة الدولة، ولكن بين دوائرهم الانتخابية ولندن حيث مقر البرلمان. حينها تجرأ رئيس الحكومة ليقترح على البرلمان لائحة لزيادة رواتب الوزراء لتصبح 10.000 باون في السنةً، لكن البرلمان لم يصوت إلا على 5.000 باون سنوياً لرئيس الوزراء وألفي باون لكل وزير. في وقت بلغ راتب رئيس مجلس العموم 4.000 باون في السنة، أما اللوردات فلا يتقاضون مرتبات بسبب الأعراف التي لا تسمح لهم بذلك، ما عدا 12.000 باون راتب رئيس مجلس اللوردات لأنه بمثابة وزير عدل، في وقت تراوحت رواتب أعضاء المحاكم الصغرى من 2.000-2.800 باون سنوياً. والسبب في ارتفاع رواتب رئيس مجلس اللوردات والقضاة ضمان تأمين نزاهة القضاء وعدالته. وكان ذلك آخر انجازات حكومة بلدوين، إذ انه بسبب اعتلال حالته الصحية قدم استقالته للملك جورج السادس في أيار 1937[127].

وخلال الحرب العالمية الثانية والظروف القاسية التي تعرضت لها البلاد بما فيها تدمير الطائرات الألمانية مباني البرلمان نفسه، وقفت الأحزاب كلها مع وطنها وقضيته وتجاوزت خلافاتها فلجأت إلى تشكيل حكومة قومية برئاسة ونستن تشرشل (Winston Churchill)[128] (أيار 1940 – أيار 1945)، ولم تلجأ إلى طرح مشكلات خلافية، عدا ما طرحه السير جون مايلن (Sir John Mailn) العضو المحافظ في مجلس العموم في 12حزيران1942 من اقتراح للإشادة بموقف قوات التاج الرائع في الظروف الحرجة، لكنه أعرب عن عدم ثقته بالقيادة المركزية المشرفة على إدارة الحرب. لكن الفشل كان مصيره بعدما طرح للتصويت في مجلس العموم في 22 حزيران 1942بأغلبية ساحقة (475 ضد 25)[129].

في الثاني من شباط 1944 قدم وزير الداخلية هربرت ستانلي موريسون (Herbert Stanley Morrison)[130] لمجلس العموم لائحة جديدة، من أربع نقاط، تتضمن إعادة توزيع المقاعد، وإصلاح الامتيازات البرلمانية وإصلاح النظام الانتخابي، وتضمنت اللائحة فقرة تتعلق بالإدارة والنفقات في الانتخابات البرلمانية، ونفقات فشل المرشحين وأعضاء

البرلمان، وبعد مناقشات مكثفة في المجلسين، تم تشكيل لجنة تضم ممثلين عن الأحزاب الثلاثة في المجلسين وطرحت قضية الاستمرار في إتباع نظام الأغلبية في الانتخابات البرلمانية، أم استبداله بنظام التمثيل النسبي الذي لم يحض بالموافقة، وطرح المجتمعون إعادة توزيع المقاعد، فتم الاتفاق على إضافة 25 دائرة جديدة تشطر من الدوائر الكبيرة المقاطعات أو البلدات ذات الكثافة السكانية العالية، على أن لا يطال التقليص الدوائر الانتخابية في اسكتلندا أو ويلز، وأوصت اللجنة بزيادة الدوائر الانتخابية لايرلندة الشمالية إلى 12 دائرة انتخابية. وفي اجتماع ثالث ناقشت اللجنة إصلاح الامتيازات الانتخابية، واتفقوا على عدم إلغاء الصوت المضاعف لرجال الأعمال والجامعات، والإبقاء على ممثلي الجامعات في البرلمان، وعدم إجراء أية تغييرات في الطرق الانتخابية، كما رفضت اللجنة مقترح تقليل عمر الناخب من 21 سنة إلى 18 سنة[131]. واقترحت اللجنة في اجتماعها الرابع، منح المرشح لإشغال مقعد في مجلس العموم ممثلا عن البلدات 450 باون، والمرشح لإشغال مقعد عن المقاطعات 500 باون، وقامت اللجنة برفع هذه النتائج إلى مجلس العموم في أواسط العام 1944[132].

في العاشر من تشرين الأول 1944 ناقش مجلس العموم مقترحات اللجنة وتم تمريرها بأغلبية 103صوت (290 ضد 187)، وحينما وصلت اللائحة إلى مجلس اللوردات تم تمريرها في 16 كانون الأول 1944، بأغلبية 136 (152 ضد 16)، وتحولت إلى مرسوم في أول أيام سنة 1945[133].

د. الإصلاح البرلماني الثامن: قانون البرلمان 1949:

قدم ونستون تشرشل في 26 تموز 1945 استقالة حكومته على أثر نتائج الانتخابات البرلمانية، فجاءت إلى الحكم وزارة عمالية برئاسة كليمنت اتلي Clement Attlee[134]، (26 تموز 1945- أواخر تشرين الأول 1951)، وقد أثبتت التجارب السابقة لهذه الوزارة ولسياسيي البلاد أن الخلافات بين مجلسي اللوردات والعموم فوتت الكثير من فرص التقدم ومعالجة المشاكل الداخلية والخارجية، وتوصل زعماء الأحزاب في البرلمان سنة 1948 إلى ضرورة أن تسود روح التعاون وليس التنافس بين المجلسين، ما يستلزم إصلاح مجلس اللوردات عن طريق إعادة تشكيله، كي لا يتم اللجوء إلى تشكيل مجلس آخر مختلف عن طريق الانتخاب[135].

وبغية تحقيق التوازن في مجلس اللوردات ارتأى السياسيون ضرورة ضمان تشكيله بصورة لا تحقق أغلبية دائمة لأي احد من الأحزاب السياسية، على أن يتم تسميتهم (اللوردات البرلمان)، ويعينوا على أساس مميزاتهم الشخصية والخدمة العامة التي يؤدونها، ومن بينهم الإناث والبعض من سلالة الملك ولوردات روحانيين وقانونيين، واقترح دفع مكافأة للوردات حتى لا يستبعد من ليس لهم موارد خاصة، والنص على إلغاء عضوية أي لورد يعجز أو لا يصلح لأداء واجباته[136].

وطرحت الحكومة أمام مجلس العموم، قضية إصلاح برلماني جديد تمثلت بإلغاء الصوت المتعدد لرجال الأعمال والجامعات، فنالت اللائحة تأييد المجلس في 17 شباط 1948، بأغلبية 312 صوت (318 ضد ستة أعضاء)، ومرت اللائحة في مجلس اللوردات بيسر وصادق عليها الملك في 30 تموز 1948. فأعيد على ضوئها إعادة توزيع مقاعد مجلس العموم فتقلصت من 640 إلى 625 مقعد. وصار لكل بريطاني صوت واحد بصرف النظر عن موقعه أو شهادته أو صفته، وألغيت 15 دائرة انتخابية دمجت مع دوائر أخرى، بعد أن عجزت عن تأمين عدد السكان المطلوب وهو 70.000 نسمة بالنسبة للمقاطعات و50.000 للبلدات، وألزم الإصلاح الانتخابي بعض المقاطعات الصناعية الكبيرة والمهمة تأمين 75.000 نسمة لكل مقعد واحد في مجلس العموم[137].

أوضحت الأحداث التاريخية أن العمال أو الأحرار لم يستطيعوا تحقيق الإصلاح حتى حينما مثلوا أغلبية في مجلس العموم، بالنظر لوجود أغلبية محافظة في مجلس اللوردات[138]، إذ كان بإمكانهم تعطيل اللوائح العامة غير المرغوب فيها حتى لو مرت في مجلس العموم، إلى أن صدر قانون البرلمان لسنة 1911، فحدد سلطات اللوردات ولم يعد ممكنا تأخير اللائحة التي يمررها مجلس العموم أكثر من ثلاث دورات برلمانية متعاقبة، كما مر بنا. وبناء عليه عرض آتلي رئيس الحكومة العمالية لائحة تتضمن تعديل المادة الثانية من قانون البرلمان لسنة 1911 وتحديد سلطات مجلس اللوردات بتقليص حقه في تأخير اللوائح العامة من ثلاث دورات برلمانية متعاقبة خلال سنتين، إلى دورتين برلمانيتين متعاقبتين وخلال سنة واحدة، فطرحت اللائحة للقراءة الأولى في مجلس العموم في 17 تشرين الأول 1947، وهدد آتلي برفع اقتراح إلى التاج بتعيين المئات من اللوردات الجدد من مؤيدي حزبي العمال والأحرار، لضمان تمرير قانون البرلمان في مجلس

اللوردات، فنالت اللائحة موافقة معظم أعضاء مجلس العموم من حزبي العمال والأحرار، فيما رفضها ثلثي أعضاء مجلس العموم المحافظين الذين حضروا جلسة التصويت، وبالنتيجة مررت اللائحة بعد مناقشات مكثفة بسبب الأغلبية التي يتمتع بها العماليون والمتعاطفين معهم في مجلس العموم، في 18 تشرين الثاني 1947 بأغلبية 151 صوت (345 ضد 194)، فحولت إلى مجلس اللوردات، الذي رفضها في 9 حزيران 1948، وأعيدت إلى مجلس العموم فمررها ثانية في تموز بأغلبية 145 صوت (335 ضد 190)[139].

وحينما عادت إلى مجلس اللوردات رفضها أيضاً في 23 أيلول 1948، لتدخل البلاد في أزمة برلمانية خطيرة لأكثر من سنة كما فشلت المساعي والجهود لحلها بسبب إصرار الطرفين على موقفهما، في وقت اختار الملك جورج السادس أن يقف على الحياد من القضية، وعدم إقحام نفسه مباشرة في الأزمة، ولم يتعجل في تعيين مئات من اللوردات الجدد لضمان تمرير مشروع القانون، وفضّل أن تقدم الوزارة طلباً خطياً بذلك، وأسماء المرشحين لنيل لقب اللوردية[140].

لجأ مجلس العموم في النهاية إلى تمرير اللائحة للمرة الثالثة في 20 تشرين الثاني 1949 بأغلبية 141صوت (322 ضد 181)، لتتحول اللائحة إلى قانون بعد المصادقة الملكية عليها في 16 كانون الأول 1949[141]، من دون الحاجة إلى موافقة مجلس اللوردات، استناداً إلى مواد قانون البرلمان لسنة 1911. فعدت لائحة قانون البرلمان 1948 أهم اللوائح التي طرحت في البرلمان منذ 1911، ومن ابرز الانجازات التي حققتها الحكومات العمالية طيلة مدة وجودها في الحكم[142]، بوصفه حاجة ملحة خلال سنوات ما بعد الحرب في الإسراع ببناء البلاد وإعمار ما دمرته الحرب، في وقت عدّ بعض اللوردات المحافظين تمرير المشروع بمثابة إطلاق رصاصة الرحمة على مجلسهم وتحويل البرلمان إلى أحادي المجلس[143].

ويعلل باحث عراقي تحمس الحكومة العمالية لهذه اللائحة، بأنها رأت أن كثرة اعتراضات مجلس اللوردات على اللوائح العامة وتأخيرها مدة سنتين، ستؤدي في المستقبل إلى نتائج وخيمة لا تحمد عقباها على شعبية الحزب، وهي كانت ترغب في تحقيق تعهداتها في برنامجها الانتخابي فيما يخص الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب رغبة العماليين في

إجراء إصلاح آلية عمل البرلمان بواسطة سن قانون جديد والرغبة الجامحة في تحجيم دور مجلس اللوردات في الحياة البرلمانية[144].

الخاتمة:

حفزت التجارب الدموية التي شهدتها بريطانيا وأوربا مطلع القرون الحديثة، البريطانيين على الابتعاد عن التفكير بالعنف بوصفه طريقة للتغيير السياسي، إلى جانب أولئك الرجال العظام الذين حفروا أسماءهم في التاريخ البريطاني العتيد بما أوتوا من حكمة مكنتهم من قيادة دفة البلاد بأمان على العكس من البلدان الأخرى، بل كانت هذه السياسة طريقا لتطور جعل من بريطانيا الإمبراطورية التي لا تغيب عن ممتلكاتها الشمس. لقد تم اللجوء إلى إصلاح الأوضاع السياسية عن طريق البرلمان البريطاني الذي تطور أداؤه وتكامل خلال القرن التاسع عشر، بعد تحجيم صلاحيات مجلس اللوردات ليمتلك الشعب البريطاني بذلك زمام أمره عن طريق مجلس العموم المنتخب، وهو أمر دفع فرسي الرهان في اللعبة الانتخابية البريطانية (المحافظين من جهة والأحرار والعمال فيما بعد) إلى التسابق لكسب أصوات الجماهير الشعبية انتخابيا. فكانا يقدمان البرامج الإصلاحية التي تخدم قطاعات واسعة اجتماعيا واقتصاديا.

فمثلا انصبت مطالب الإصلاح البرلماني التي تضمنتها لائحة الشعب المقدمة من الحركة الچارتية في ست نقاط، هي: التصويت العام للذكور الذين يبلغون الحادية والعشرين من العمر، وتقسيم البلاد إلى مناطق انتخابية متساوية يمثلها نائب واحد لكل منطقة انتخابية، والتصويت السري، وإلغاء الشروط المالية للانتخابات البرلمانية، وإجراء انتخابات سنوية للبرلمان، فضلا عن تخصيص رواتب لأعضاء البرلمان. وبالفعل فقد تحققت جميع هذه المطالب رويدا رويدا باستثناء الشرط الذي يقول بسنوية الانتخابات لأنه مطلب غير عملي ولو كان عمليا لتم تنفيذه في ظل هذه الآلية السياسية الفاعلة. وشملت المرأة فيما بعد لتتساوى مع الرجل.

وإذا كان المؤرخون البريطانيون اختلفوا في نشأة البرلمان البريطاني، حين رأى William Stubbs العضو السابق في مجلس العموم، أن نمو البرلمان وتطوره ترسخ في ظل أصول إقطاعية، انطلاقا من أن تدرج ألقاب اللوردات تقوم على أصول إقطاعية تبدأ تصاعديا من (البارون Baron، والفيكونت Viscount، الايرل Earl، والماركيز، Marquis والدوق Duke)، فيما يختلف متلند F. W. Maitland، المحاضر في جامعة

كامبردج معه، فيؤكد أن نشأة البرلمان وتطوره تمت في أصول قضائية وليست إقطاعية[145]، فإن الملاحظ أن الإصلاحات البرلمانية تركزت على تجريد البلدات الإقطاعية القديمة من حقوقها الانتخابية لصالح المدن، وهو يصب في تحول البرلمان التدريجي من مؤسسة ذات أصول إقطاعية إلى مؤسسة مدنية، تحمل هموم المدن الصناعية الناشئة، وسنلاحظ اهتمام البرلمان بمشكلات المجتمع الجديد والعمال، من خلال مجموعة من الإصلاحات الاجتماعية، وهو ما سنعالجه في دراسة لاحقة.

كما يلاحظ أن معظم اللوائح الإصلاحية تقدمت بها الحكومة ووزرائها وليس أعضاء البرلمان، ما عدا حالات قليلة حين تقدم أعضاء مجلس اللوردات بلوائح إصلاحية لكنها عبارة عن ردود فعل تستهدف إحباط مشاريع الحكومة. وهكذا أثبت البريطانيون للعالم أن حصول الشعوب على حقوقها السياسية واستعمال الصناديق الانتخابية أفضل الطرق وأسهلها لتطوير المجتمع ونهوضه. وتنبع أهمية هذا الموضوع من أنها تصب في خدمة قضية وطن تربى على ديكتاتورية بغيضة وغمط الحقوق وتجاهل الرأي الآخر، ويتجه لبناء تجربته الديمقراطية.

هوامش البحث:

(1) البرلمان: نسبة للمصطلح اللاتيني Parliamentum المأخوذ أصلا من المصطلح الفرنسي Parler ومعناه مكان الحوار ومعناه بالانكليزية Parley الحوار والجدل، وقد ظهر هذا المصطلح لأول مرة في ايسلنده سنة 928 ثم في ايطاليا سنة 1189، وأول من أستخدم المصطلح رسميا هو المؤرخ ماثيو باريس Matthew Paris حين أطلقه على اجتماع المجلس الكبير الذي التأم في سانت البانز St. Albans سنة 1239. كما استعمل في محادثات ملك اسكتلندا الإسكندر الثاني مع إيرل كرونويل سنة 1244. كما أطلق المصطلح على المؤتمر الذي عقد بين لويس الحادي عشر Louis XI ملك فرنسا والبابا أنوسنت الرابع سنة 1245 . يراجع لمزيد من التفصيل:

Norman Wilding and Philip Laundy, An Encyclopedia of Parliament, London, 1961, P.427.

(2) يراجع للاطلاع على تطور البرلمان البريطاني: طالب محيبس حسن الوائلي، تطور الفكر الديمقراطي في أوربا خلال العصور الحديثة، مجلة جامعة القادسية للعلوم الإنسانية، العدد2، المجلد السابع، 2004؛ نعيم عبد جودة، تطور المؤسسة البرلمانية في انكلترا حتى ثورة عام 1399م، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد – جامعة بغداد، 2008. ربيع حيدر طاهر الموسوي، تطور البرلمان البريطاني1911-1949، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، 2007، ص1-35.

(2) كلمة الويگ أصلها اسكتلندي أطلقت على قتلة رجل دين مسيحي اسكتلندي وشهروا السلاح ضد الحكومة، فأطلق عليهم اسم الويگ، ثم أطلق الاسم على مؤيدي فكرة تنحية جيمس عن العرش، وعلى دعاة الإصلاح فيما بعد، ومن ثم تغير ذلك الاسم إلى حزب الأحرار بعد إصلاح 1832م. أما التوري فهي كلمة أصلها أيرلندي، أطلقت على كل شخص يساند الكاثوليك او يعلن ولاءه لهم في انكلترا،

وانتقلت إلى رافضي فكرة تنحية جيمس عن العرش بحكم ميله للكاثوليكية، ثم أطلق اسم حزب المحافظين عليهم. علي حسين علي البديري، التطورات السياسية في ايرلندا الجنوبية 1921-1949، أطروحة دكتوراه، كلية التربية - الجامعة المستنصرية، 1999، ص21-22.

(4) (1819-1881)، ملكة بريطانيا (2 حزيران 1837- 22 كانون أول 1901) سميت عند تعميدها الكسندرينا فكتوريا، البنت الوحيدة لدوق كنت إدورد الابن الرابع للملك جورج الثالث. ليديا هويت فارمر، اشهر ملكات التاريخ، ترجمة: ادارة الهلال، القاهرة، 1930، 137-151؛

http://en.wikipedia.org/wiki/Queen Victoria

(5) الأكبر مقياس للأرض في النظام الإمبراطوري يساوي 43560 قدم مربع أو 4840 ياردة مربعة أو نحو أربعة آلاف متر مربع.

www.al-geria.com/0/010630_1.htm5-k

(6) H. Heaton, Economic History of Europe, Harper, 1948, PP. 413-416.

(7) هيز، كارلتون ج.هـ.،الثورة الصناعية ونتائجها السياسية والاجتماعية، ترجمة: أحمد عبد الباقي، الطبعة الثانية، بغداد، 1962، ص 16-17.

(8) Contrast: Heaton, Op. Cit., P. 726; T. S. Ashton, The Industrial Revolution 1760-1830, London, 1954, P. 2-3.

(9) هيز، الثورة الصناعية، ص96.

(10) كمال مظهر أحمد (الدكتور)، رأي للمناقشة الإطار الزمني لتاريخ العراق الحديث والمعاصر، "مجلة الحكمة"، بغداد، بيت الحكمة، السنة الأولى، العدد الخامس، 1998، ص19.

(11) R. G. Gammage, History of the Chartist Movement 1837- 1854, London, 1894, P. 23.

(12) Selwyn J. Shapiro, Modern and Contemporary European History, Boston, 1918, P.61.

(13) (1749-1806)، سياسي بريطاني، عارض سياسة جورج الثالث وأيد المستعمرات الأمريكية. البعلبكي، المصدر السابق، ص33.

(14) (1759-1806)، سياسي بريطاني، ورئيس الوزراء (1783-1801) و(1804-1806) قاد دفة السياسة البريطانية خلال حروب الثورة الفرنسية. ويعرف بالأصغر تمييزا له عن وليم بت الأرشد الذي كان رئيسا للوزارة خلال حروب السبع سنوات.

"Pitt, William," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 200; Pitt, William, Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(15) Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 247.

(16) سيد صبري، حكومة الوزارة، القاهرة، 1950، ص 157.

(17) (اللورد فيما بعد): (1764-1845)، سياسي وبرلماني ورجل دولة بريطاني، عضو مجلس العموم عن حزب الوكز (1786-1807)، وزير الخارجية (1806-1807)، رئيس الوزراء (1830-1834)، عرف بإلغائه للاسترقاق عام 1833. يراجع لمزيد من التفاصيل:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. V, New York, 1985, PP. 491-492.

(18) سيدني بايلي، الديمقراطية البرلمانية الانكليزية، ترجمة: فاروق يوسف احمد، القاهرة، 1970، ص119.

(19) هيز، الثورة الصناعية، ص141.

(20) علي البديري، المصدر السابق، ص25.

(21) (1788-1850)، وزير داخلية منذ 1822، ورئيس وزراء بريطانيا لأربعة شهور في 1834-35. ومؤسس حزبِ المحافظين الحديثِ.

"Peel, Sir Robert," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(22)Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 266.

(23) (1837-1875) ملك بريطانيا العظمى وايرلندا (1830-1837)، خلف أخاه الملك جورج الرابع (1820-1830) الذي عرف بانغماسه بالملذات. شهد عهدُه تشريع قانون الفقراء وتحديد عمالة الأطفال وإلغاء العبودية.

"William IV," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(24) Porritt, Op. Cit., P.90.

(25) Anthony Wood, Nineteeth Century Britain 1815-1915, London, 1960, P.450.

(26) هم طائفة تتبع تعاليم جون كالفن Jean Calvin (1509 -1564).

http://en.wikipedia.org/wiki/William_Godwin

(27) (1756- 1836)، صحفي وفيلسوف وروائي سياسي إنجليزي، يعد من أوائل دعاة النفعية ودعاة الفلسفة الفوضوية. له كتابا (العدالة السياسية) و (هجوم على النظم السياسية) عام 1793.

http://en.wikipedia.org/wiki/William_Godwin

(28) (1748-1832)، فيلسوف ومشرع إنجليزي، من دعاة الفلسفة الواقعية القانونية له مشروع هندسة السجون، من كتبه (أصول الشرائع)، الذي ترجمه للعربية احمد فتحي زغلول، وطبع في القاهرة بمجلدين بالمطبعة الأميرية.

http://en.wikipedia.org/wiki/Jeremy_Bentham

(29) (1769-1852)، جنرال بريطاني، عرف بإلحاقه الهزيمة بنابليون بونابرت في معركة واترلو الشهيرة 1815. أصبح رئيسا للحكومة (1827-1830). البعلبكي، المصدر السابق، ص88؛

http://en.wikipedia.org/wiki/Wellington

(30) محمد محمد صالح وآخرون، تاريخ أوروبا في القرن التاسع عشر، بغداد، 1985، ص72-73. يراجع للاطلاع على تفاصيل أكثر عن هذه المجزرة:

http://www.peterloopoets.com

(31) (1757-1836)، ملك فرنسا (1824-1830)، أكره على التخلي عن العرش فعاشَ في بريطانيا (1795-1814). أثار ولاؤه للكنيسةِ الكاثوليكية في روما والأرستقراطية معارضةً عظيمة أدت إلى اندلاع ثورة تموز 1830. فأُجبر على التنازل والعيش ثانيةً في بريطانيا منفيا. وعاش على الكفاف في أواخر أيامه.

"Charles X," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(32) (1773-1850)، ملك فرنسا (1830-1848)، شهدت سَنَوات حكمه الأخيرة فسادا عاما، وحينما حاول كسب ود العناصر الديمقراطية والاستبدادية معا، خسر الجانبين وأعلنت ضده ثورةِ 1848 تشكيلِ الجمهوريةِ الثانيةِ (1848-52) وصعود لويس نابليون (الإمبراطور نابليون الثّالث)، فعاش وعائلته بعد تنازلَه في بريطانيا.

"Louis Philippe," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(33) بكري، المصدر السابق، ص57.

(34) عدي محسن غافل الهاشمي، الاصلاح البرلماني في بريطانيا في العصر الفكتوري 1837-1901، أطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2006 ص 43.

(35)
http://en.wikipedia.org/wiki/Arthur_Wellesley,_1st_Duke_of_Wellington
(36) (1792-1878) سياسي وبرلماني بريطاني، عضو مجلس العموم عن حزب الويگ (1813-1861)، وزير الداخلية (1839-1841)، رئيس الوزراء (1846-1852)، وزير الخارجية (1852-1853)، وزير المستعمرات 1855، وزير الخارجية (1859-1865)، ثم رئيس الوزراء (1865-1866).
http://en.wikipedia.org/wiki/Joen Russell
(37) بايلي، المصدر السابق، ص69.
(38) Wilding and Laundy, Op. Cit., P. 670-671.
(39) صبري، المصدر السابق، ص373-375.
(40) هيز، الثورة الصناعية، ص142-143؛
Gammage, Op. Cit., P. 26.
(41) كل باون أو جنيه إسترليني يعادل 20 شلنا.
(42) محمد محمد صالح وآخرون، المصدر السابق، ص75-76.
(43)Wilding and Laundy, Op. Cit., P.536.
(44) Wood, Op. Cit., P.452.
(45) J. Saville, The British State and the Chartist movement, Cambridge, 1987, PP. 36-38; Wood, Op. Cit., p. 420.

(46) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الأوربي الحديث 1815-1939، الموصل، 1982، ص89.
(47) آلان بالمر، موسوعة التاريخ الحديث1789-1945، ترجمة: سوسن فيصل السامر ويوسف محمد أمين، بغداد، 1992، الجزء الثاني، ص387-388.
(48) ر. ت. مكنزي، الأحزاب السياسية في بريطانيا، تلخيص وعرض: محمد مصطفى عطا، القاهرة، بلا تاريخ، ص170.
(49) بايلي، المصدر السابق، ص71.
(50) هيز، الثورة الصناعية، ص 145-146.
(51) Saville, OP. Cit., P. 38.
(52) Ibid., P.38.
(53) http://www.history.Chartism.
يراجع كذلك: علي جبر حسن، الحركة الجارتية في بريطانيا 1828-1852، رسالة ماجستير، كلية الآداب-جامعة بغداد، 2006.
(54) (1794- 1855)، محامي ايرلندي بروتستانتي، وإصلاحيا في الوقت نفسه، فقد استهجن "العشور" وسلطة الكنيسة. في عام 1832 انتخب عضواً في البرلمان. وأصبح أوكونور ناشطاً في الحركة الجارتية. لكنه انتقد وليم لوفيت وهنري هيثرنتون، هدد بالعنف إن لم يقم البرلمان بتشريع النقاط الست للميثاق. فاستبعد من خطة الاجتماع الحاشد الذي نظمته رابطة عمال لندن. آلان بالمر، المصدر السابق، ج2، ص149؛
http://www.AskJeeves.com ; http://books.google.com
(55) Chartism, Copyright C 1994-2000, Encyclopedia Britannica, Inc.

(56) P.W. Slosson, The Decline of the Chartist Movement, New York,1991, P. 77 .

(57) L.C.A. Knowles, The Industrial and Commercial Revolutions in Great Britain the Nineteenth Century, London, 1958, P.133.

(58) (1800- 1877)، درس في مدرسة دينية محلية متزمتة، عمل في شبابه بشركة لصناعة الأثاث في لندن. التقى بعد ذلك بالراديكاليين هنري هيثرنتون وجون كليف فعرّفاه بأفكار روبرت أوين الاشتراكية، فاعتنقها بدلا عن معتقداته الدينية الإصلاحية، في 1831 أسس رابطة مناوئة لميليشيا لندن. وتبنى شعار "لا تصويت"، "لا بندقية". وحققت حملته نجاحاً كبيراً، فحقق انتصارا حين قررت السلطات التخلي عن فكرة "سحب أسماء قوات الميليشيا". فأصبح شخصية وطنية. في حزيران 1836 أسهم في تأسيس رابطة عمال لندن (LMWA) ، وصار زعيماً للحركة الچارتية.

http://www.cornwall-calling.co.uk/famous-cornish-people/lovett.htm

(59) http://www.chartists.net/Gammage-s-index.htm

(60) Lytton Strachey, Queen Victoria, Chatto and windus, London, 1951, P.152; Encyclopedia international , New York, 1965, P.269.

(61) سيتم الإشارة له خلال دراستنا للإصلاحات الاجتماعية للبرلمان.

(62) عدي محسن الهاشمي، المصدر السابق، ص89.

(63) (1805-1864)، صحفي ورئيس تحريرٍ تُـأثِّرَ بالكاتبِ الاشتراكي بابوف، وهو أحد رموز الحركة الجارتية، تعرض للحبس 18 شهراِ وحين أُخرجَ من السجن وَجدَ صعوبة في الاستمرار في العَمَل مَع زميله أوكونور بسبب خلاف فكري. يراجع لمزيد من التفاصيل:

http://www.historyhome.co.uk/peel/people/obrien.htm

(64) Savilla, OP. Cit., P.55.

(65) (1809-1898)، أحد رموز حزب الأحرار ورئيس وزراء بريطانيا أربع مرات (1868 - 74، 1880 -85، 1886 و1892 -94). صاحب مشروع الحكم الذاتي في أيرلندة، عرف بتنافسه الشديد مع زعيم حزب المحافظينِ بنيامين دزرائيلي. Benjamin Disraeli.

http://en.wikipedia.org/wiki/William_Gladstone

(66) (Edward George Geoffrey Stanly) (1799-1869)، زعيم ورجل دولة بريطاني محافظ، دخل البرلمان منذ 1820، أصبح سكرتيرا لشؤون ايرلندا منذ 1830، والتحق بالوزارة عام 1840، صار رئيسا للوزراء ثلاث مرات 1852، 1858-1859، 1866-1868.

http://en.wikipedia.org/wiki/Edward_Smith-Stanley,_14th_Earl_of_Derby

(67) (1804-1881) سياسي وبرلماني بريطاني محافظ، من أسرة يهودية ايطالية الأصل، لكنه نشأ مسيحيا، عضو في مجلس العموم منذ 1837، وزير الخزانة للسنوات 1852، 1866، 1868، رئيس الوزراء مرتين 1868، 1874-1880.

Disraeli, Benjamin, Earl Of Beaconsfield, Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(68) Edward P. Cheney, A Short History of England, London, 1945, PP.660-662.

(69) Mathiot, Andre, the British political system, California, 1958, P. 54.

(70) Ibid., P. 54.

(71) الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى جدولي وود: يقارن:

Wood, Op. Cit., P. 452; P. 453

(72) سهيلة شندي عوان البدري، غلادستون والقضية الايرلندية 1868 - 1894، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2005، ص35-36.

(73) حمدو طماس، اهم الاحداث التاريخية 1680 ق.م – 1993م، بيروت، 2003، ص299.

(74) بايلي، المصدر السابق، ص128؛ سهيلة البدري، المصدر السابق، ص44-45.

(75) Evans, OP. Cit., P. 232.

(76) Wilding and Laundy, Op. Cit., P.643.

(77) محمد مبروك نافع ، أوربا في القرن التاسع عشر، الطبعة الثانية، مصر، 1929، ص171.

(78) يراجع للتفاصيل: المصدر نفسه، ص171؛

Wood, OP. Cit., P. 319.

(79) سهيلة البدري، المصدر السابق، ص62.

(80) محمد قاسم و حسين حسين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا، القاهرة، 1925، ص228.

(81) Lipson, Op. Cit., P. 162; Copyright©1994-2000, Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(82) Wilding and Laundy, Op. Cit., P.537.

(83) Wood, OP. Cit., P.319.

(84) الجدول من عمل الباحث بالاستناد إلى جدولي وود: يقارن:

Wood, Op. Cit., P. 452; P. 453

(85) يراجع للاطلاع على تفاصيل مهمة: جرجي زيدان، تاريخ مصر الحديث، الطبعة الثانية، الجزء الأول، مصر، 1911، ص294؛ سهيلة شندي، المصدر السابق، ص70-72.

(86) روبرت آرثر تالبوت كاسكوين – سيسل (Robert Arthur Taalbot Gascoyne - Cecile) الشهير باللورد سالزبوري، (1830-1903) سياسي وبرلماني بريطاني محافظ، عضو البرلمان (1853- 1867)، شغل عدة حقائب وزارية منها وزارات الهند (1866- 1867) والخارجية (1878-1880)، زعيم حزب المحافظين بعد وفاة دزرائيلي عام 1881، رئيس الوزراء (1885-1886، 1886-1892، 1895-1902).

"Salisbury, Robert Arthur Talbot Gascoyne-Cecil, 3rd Marquess of," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(87) E. F. Lipson, The Economic History Of England, London, 1961, Vol. II, P. 165-167; Salisbury, Robert Arthur Talbot Gascoyne-Cecil, 3rd marquess of, Earl Of Salisbury, Viscount Cranborne, Baron Cecil Of Essendon, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition..

(88) أرشيبالد فيليب بريمورز روزبري (Archibald Philip Primrose Rosebery): (1847-1929) سياسي بريطاني، رئيس الوزراء البريطاني مرة واحدة (آذار 1894- حزيران 1895)، أثبت خبرة كبيرة في حل بعض النزاعات الداخلية.

Rosebery, Archibald Philip Primrose, 5th earl of. Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(89) (1848 –1930) برلماني ودبلوماسي بريطاني محافظ، وهو ابن أخت سالزبوري، وزير الخارجية (1916- 1919) عرف بوعده الشهير الذي منح اليهود حق تأسيس الدولة في 2 تشرين الثاني 1917، الوزير الأول في ايرلندة (1886- 1892) وعارض خلالها الحكم الذاتي لايرلندة، رئيس الوزراء (1902- 1905).

Balfour , Arthur James Balfour, 1st earl of, Viscount Traprain, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(90) يراجع للاطلاع على أوضاع تلك المرحلة: ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص45-52.

(91) (1836- 1908) برلماني ودبلوماسي بريطاني، عضو مجلس العموم عن حزب الأحرار منذ سنة 1868، وزير الدفاع (1892- 1895) زعيم حزب الأحرار منذ 1898. رئيس الوزراء (1905- 1908).

"Campbell-Bannerman, Sir Henry," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(92) Wood, op.cit., P.410.

(93) هيز، التاريخ الأوربي، ص 227-228.

(94) (1852- 1928) سياسي ورجل دولة بريطاني، صار عضوا في مجلس العموم عن حزب الأحرار (1886-1918)، (1920-1924)، وزير الداخلية (1892-1895)، وزير الخزانة (1905-1908) ، رئيس الوزراء مرتين (1908-1915)، (1915-1916 حكومة قومية).

Asquith, H H., 1st Earl Of Oxford And Asquith, Viscount Asquith Of Morley, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(95) (1863- 1945)، سياسي بريطاني، بدأ حياته محامياً، تقلد عدة حقائب وزارية، أهمها الخزانة (1906-1916)، الحربية (بضعة أشهر 1916)، رئيس للوزراء مرتين (10 كانون الأول 1916 – 10 كانون الثاني 1919)، (10 كانون الثاني 1919 – 19 تشرين الأول 1922 حكومة ائتلافية مع المحافظين). قاد بلاده للانتصار في الحرب العالمية الأولى، كما شارك في مفاوضات الصلح في باريس 1919.

Lloyd George, David, 1st Earl of Dwyfor," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000.

(96) يراجع للاطلاع على محتويات الميزانية وفحوى اعتراضات اللوردات: ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص55-63.

(97) http://www.answers.com/topic/unearned-increment

(98) Andre Maurois, The Edwardian Era, New York, 1933, PP. 311-312.

(99) تأسس الحزب سنة 1906، ودخل إلى البرلمان بعد الحرب العالمية الأولى. شيماء هيال لفتة الغانمي، موقف حزب العمال البريطاني من المشاكل الدولية 1914-1940، رسالة ماجستير، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، 2005، ص1-38.

(100) صبري، المصدر السابق، ص381.

(101) Maurois, Op. Cit., P.349.

(102) (1865–1936) الابن الثاني للملك إدوارد السابع، تزوج ملكا عام 1910، تمسك بالدستور ولم يتدخل في الأمور السياسية، إلا في مرات قليلة وباقتراح من مستشاريه الدستوريين ومنها قانون الإصلاح البرلماني لعام 1911، وقانون الحكم الذاتي لعام 1914، نال احترام الشعب بسبب زياراته المتكررة للجيش البريطاني في جبهات الحرب العالمية الأولى.

George V, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(103) يراجع للاطلاع على مجريات المؤتمر وموقف تشرشل فيه: محمد يوسف إبراهيم القريشي، ونستون تشرشل ودوره في السياسة البريطانية حتى عام 1945، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب – جامعة بغداد، 2005، ص47-51.

(104) صبري، المصدر السابق، ص 382-383؛ بايلي، المصدر السابق، ص 42-43.

(105) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص70-71. يراجع للاطلاع على مكونات مجلس اللوردات: الملحق رقم (1).

(106) G, P. Gooch, Studies in Diplomacy and statecraft, London, 1943, P. 89.

(107) "The New Encyclopædia Britannica", Vol. IX, P. 162.

(108) Wood, Op. Cit., P.177; Hayes, C. J., A Political and cultural History of Modern Europe, New York, The Macmillan Company, 1939, Vol. II, P. 481.

نود الإشارة إلى أن الفصل الخاص بالثورة الصناعية من هذا الكتاب، ترجمه الأستاذ أحمد عبد الباقي، إلى العربية، وقد اعتمدنا عليه أيضا في هذا البحث.

(109) Hayes, Op. Cit., PP. 484-485.

(110) Gooch, Op. Cit., P. 34.

منذ تأسيس مجلس العموم ظلت رواتب أعضائه تدفع من الناخبين في دوائرهم الانتخابية بوصفهم هم الذين كلفوهم بهذه المهمة، فكانت المقاطعات تدفع أربع شلنات لكل عضو يوميا، وشلنان للقصبات، أما كمبردج فكانوا يستلمون شلنا واحدا يوميا. أيرون الكسندر، الدستور البريطاني ونظام الحكم في مجموعة الأمم البريطانية، ترجمة:محمد الهمشيري وآخرون، بلا معلومات، ص38.

(111) ورد في ديباجة القانون: "في النية استبدال مجلس اللوردات القائم في الوقت الحالي بمجلس ثان يقوم على أساس شعبي بدلا من الوراثي. ولكن لا يمكن تنفيذ مثل هذا الاستبدال على الفور". مقتبس في: بايلي، المصدر السابق، ص47.

(112) المصدر نفسه، ص43 – 46؛

Wood, Op. Cit., PP. 420-421.

(113) (1867-1947) برلماني ورجل دولة بريطاني، عضو في مجلس العموم ممثلاً عن حزب المحافظين منذ 1908، رئيس هيئة التجارة 1921، وزير الخزانة في حكومة بونارلو (1922 – 1923)، رئيس الوزارة لمرتين (1923-1924)، (1935- 1937).

Baldwin, Stanley, 1st Earl Baldwin Of Bewdley, Viscount Corvedale Of Corvedale, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(114)D. E. Butler, The Electoral system in Britain since 1918, oxford, 1963, PP. 27-29.

(115) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص181، 183.

(116) Butler, Op. Cit., 30-31.

(117) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص185.

(118) (1866-1937) برلماني ورجل دولة بريطاني، عضو مجلس العموم عن حزب العمال وزعيم الحزب منذ 1906، رئيس الوزراء أربع مرات، (23 كانون الثاني 1924 – 4 تشرين الثاني 1924)، (5حزيران 1929- 24 آب 1931)، (25 آب 1931 – تشرين الثاني 1931)، و(5 تشرين الثاني 1931 – 7حزيران1935).

MacDonald, Ramsay, Copyright ©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(119) Butler, Op. Cit., PP. 59-61.

(120) Statute of Westminster, Copyright© 1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(121) يراجع لمزيد من التفاصيل: ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص201.

(122) بايلي، المصدر السابق، ص ص226-227.

(123) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص204-207.

(124) (1894- 1972/ 20كانون الثاني1936- 11كانون الأول 1936)، أكبر أبناء الملك جورج الخامس، أمير ويلز، عمل سفيراً لوالده فزار بين سنتي 1919 – 1925 45 دولة، منذ العام 1933 تعرف على السيدة سمبسون وتنازل عن العرش لأخيه جورج السادس وعاش في باريس حتى وفاته.

"Edward VIII," Microsoft® Encarta® Encyclopedia 2000. © 1993-1999.

(125) (1895-1952/ 1936-1952) الابن الثاني للملك جورج الخامس ، إمبراطور الهند (1936-1947)، أول ملك بريطاني يقوم بزيارة الولايات المتحدة عام 1939، نال احترام شعبه في سنوات الحرب لتفانيه من اجل البلاد على حساب صحته، لم يخلف ولدا فورثت العرش ابنته الكبرى أليكسندرا ميري (إليزابيث الثانية).

George VI,Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(126) يراجع للاطلاع على القصة كاملة: محمد يوسف القريشي، المصدر السابق، ص116-118.

(127) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص219.

(128) (1874- 1965) عسكري وسياسي بريطاني خدم في كوبا وإفريقيا (1898 – 1900) وأسر في حرب البوير لكنة نجح في الفرار، انتخب عضواً في البرلمان ممثلاً للمحافظين 1900، لكنه انتمي إلى الأحرار عام 1904، ثم تحول سنة 1922إلى المحافظين، وزير المالية (1924-1929)، وزير البحرية من 1939 حتى ألف الوزارة القومية في10 أيار 1940، عاد رئيسا للوزراء (1951-1955). خيري حماد، مقدمة مذكرات ونستن تشرشل، ترجمة: خيري حماد، بيروت، 1961، ص4-5.

(129) محمد يوسف القريشي، المصدر السابق، ص169.

(130) (1888-1965)، رجل دولة بريطاني وبرلماني عمالي، كان عضوا بارزا في بلدية لندن، عضو مجلس العموم منذ 1929، وزير النقل (1929-1931)، وزير التموين (1940)، وزير الداخلية (1940-1945)، رئيس مجلس العموم (1945-1952)، وزير الخارجية (1951)، تقاعد سنة 1959، وصار عضو مجلس اللوردات بدرجة بارون غير وراثي.

Morrison, Herbert Stanley, Baron, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(131) لم يتم العمل بهذا النظام إلا سنة 1969، ومن الجدير بالذكر أن مرسوم الانتخابات المتعلق بالسماح للذكور بالاقتراع في عمر 21سنة قد تم إقراره منذ سنة 1695. صادق حسن السوداني، محاضرات في تاريخ بريطانيا خلال العصر الفيكتوري.

(132) Butler, Op. Cit., P.98.

(133) Ibid., P.100.

(134) (1883-1967) سياسي بريطاني وزعيم حزب العمال منذ 1925، نائب رئيس الوزراء (1942- 1945) في وزارة تشرشل القومية أثناء الحرب، رئيس الوزراء (1945-1951) وقامت

حكومته بتأميم كثير من الصناعات ومؤسسات الخدمة الصحية القومية، استقال من زعامة الحزب سنة 1955 ومنح لقب ايرل.

Attlee, Clement , 1st Earl Attlee of Walthamstow, Copyright©1994-2000 Encyclopaedia Britannica 2004 Deluxe Edition.

(135) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص245-246.

(136) بايلي، المصدر السابق، ص47-48.

(137) Butler, Op. Cit., PP.124-137.

(138) بايلي، المصدر السابق، ص47-48. بلغ عدد أعضاء مجلس اللوردات سنة1911 622 لوردا، وأصبحوا سنة 1948 940 لورد، 700 من المحافظين، وأراد آتلي أن يعين 750 لورد جديد من أنصار الإصلاح.

Mathiot, Op. Cit., P. 255.

(139) Butler, Op. Cit., P.218.

(140) Mathiot, Op. Cit., P.255.

(141) Butler, Op. Cit., P.218.

(142) يراجع للاطلاع على هذه الوزارات: الملحق رقم (2).

(143) Mathiot, Op. Cit., P.254.

(144) ربيع الموسوي، المصدر السابق، ص250.

(145) مقتبس في: المصدر نفسه، ص ج من المقدمة.